رواج سوق الشركات الناشئة فى مصر

خزائن البنوك «فى ضهر» شراكة القطاعين العام والخاص

إعلان دولى بفوز النمو الاقتصادى على التضخم

قصة «حرب التحرير» بين الجنيه والدولار طوال 10 أعوام

البورصة تتأهب للتخلص من كابوس «ضريبة الأرباح»

نسخة حديثة من الاقتصاد المصرى بتقنية الذكاء الاصطناعى

«فلوس الشهادات» من حظ الأسهم

أسعار البيض والدواجن «اتفقست»

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

السنة الخامسة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٥٩
الأحد
٤ مايو ٢٠٢٥
٦ ذو القعدة ١٤٤٦
الثمن ٣ جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

يحسن الإنتاجية 25% فى الصناعة والزراعة..

نسخة حديثة من الاقتصاد المصرى بتقنية الذكاء الاصطناعى

كتب – عبد الفتاح فتحي:

فى قلب التحولات العالمية التى يشهدها العالم فى عصر الثورة الصناعية الرابعة، تأتى مصر فى مقدمة الدول الساعية لتبنى الذكاء الاصطناعى وتوظيفه على نحو يحقق طموحاتها الاقتصادية والتنموية.

مصر، التى تبذل جهودًا حثيثة فى تحديث بنيتها التحتية الرقمية وتطوير القطاعات الحيوية، لا ترى فى الذكاء الاصطناعى مجرد تقنية حديثة، بل أداة أساسية لفتح آفاق جديدة من النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة المواطن المصري. ومع تسارع وتيرة تطور هذه التقنية، أصبح من الواضح أن الذكاء الاصطناعى سيمثل محركًا أساسيًا فى رؤية مصر المستقبلية لعام ٢٠٣٠ وما بعدها.

وقد أكد الرئيس عبد الفتاح السيسى فى أكثر من مناسبة على أهمية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعى لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أن العالم يشهد تحولًا جوهريًا بفضل هذا النوع من التقنيات. ففى كلمته الافتتاحية لإطلاق الإصدار الثانى من استراتيجية مصر للذكاء الاصطناعى ٢٠٢٥-٢٠٣٠، قال الرئيس: «إننا نعيش فى عصر يشكل فيه الذكاء الاصطناعى محورًا أساسيًا لجهود التنمية العالمية، حيث أصبح تأثيره واضحًا فى جميع مناحى الحياة»، مشددا على ضرورة أن تستفيد مصر من هذه الإمكانيات الهائلة لتحقيق تقدم مستدام فى كافة المجالات، خاصة فى القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والزراعة.

ويمثل الذكاء الاصطناعى أداة حيوية فى تعزيز قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة فى الأسواق العالمية، وفقا لوزير التعاون الدولى رانيا المشاط، التى تؤكد أن الذكاء الاصطناعى يسهم بشكل كبير فى تحسين الكفاءة الإنتاجية فى مختلف القطاعات من الصناعة إلى الزراعة والخدمات. وتشدد المشاط على أن هذا التوجه يتطلب استثمارًا مستمرًا فى البنية التحتية الرقمية، وتطوير المهارات اللازمة لتهيئة المجتمع، خاصة الشباب، للتعامل مع هذه التقنيات المتقدمة.

فيما يتعلق بخطط الحكومة فى هذا السياق، أوضح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عمرو طلعت، أن مصر بدأت بالفعل فى تنفيذ استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعى تستهدف إدخال هذه التكنولوجيا فى كل قطاعات الاقتصاد. وقال طلعت: «إننا نسعى إلى أن يسهم الذكاء الاصطناعى بما يتراوح بين ٧ و٧,٧ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٣٠، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعى وإمكانياته ودرء مخاطره فى مختلف القطاعات». كما أشار إلى أهمية دعم القطاع الخاص من خلال توسيع قاعدة المواهب المحلية وتحفيز الشركات الناشئة عبر التدريبات والدعم التقني.

وتتبلور رؤية مصر للذكاء الاصطناعى من خلال الاستراتيجية الوطنية التى أُطلقت فى عام ٢٠٢٢ والتى تم تحديثها فى عام ٢٠٢٥، وتتضمن ستة محاور رئيسية تركز على تعزيز البنية التحتية الرقمية، ضمان الحوكمة الجيدة لاستخدام التكنولوجيا بشكل أخلاقي، وتشجيع الابتكار من خلال الأبحاث والتطوير.

كما تشمل الاستراتيجية توفير الموارد الحوسبية اللازمة للقطاعين العام والخاص، وتحفيز الاستثمارات فى البنية التحتية للذكاء الاصطناعى مثل الحوسبة السحابية ومراكز البيانات، وتوسيع قاعدة المواهب المحلية من خلال برامج التدريب والتأهيل. وتسعى مصر، من خلال هذه الاستراتيجية، إلى أن تصبح مركزًا إقليميًا رائدًا فى مجال الذكاء الاصطناعي، مما يفتح أمامها آفاقًا واسعة من الفرص الاقتصادية.

ويرى المهندس أحمد الزيات، عضو جمعية رجال الأعمال المصريين، أن الذكاء الاصطناعى سيشكل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادى فى مصر، حيث سيؤدى إلى خفض التكاليف وتحسين الكفاءة فى العديد من القطاعات. ويؤكد «الزيات» أن هذه التكنولوجيا ستكون محورية فى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى على الصعيدين المحلى والدولي. كما أشار إلى أن الذكاء الاصطناعى يمكن أن يسهم فى تحسين الإنتاجية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥٪ فى القطاعات المختلفة، بما فيها الصناعة والزراعة.

وفى نفس السياق، يقول المهندس محمد نصر، الخبير التكنولوجي، إن التحولات التكنولوجية فى مصر، من خلال الذكاء الاصطناعي، ستفتح آفاقًا جديدة أمام الشباب المصري، خاصة إذا تم تطوير المهارات التكنولوجية والتعليمية لديهم. وأكد نصر أن الذكاء الاصطناعى سيسهم فى إحداث تغييرات جذرية فى شكل سوق العمل، حيث سيتعين على الشركات إعادة هيكلة عملياتها لتتكيف مع هذه التقنيات الحديثة.

أما الدكتور محمد الطويل، عضو اللجنة الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فيقترح إنشاء وزارة متخصصة للتحول الرقمى والذكاء الاصطناعى لتتولى مسئولية الملف وتكون مسئولة عن التنسيق بين الوزارات والهيئات المختلفة، وتنفيذ المشروعات القومية للتحول الرقمى والذكاء الاصطناعي، لتوحيد الجهود الرامية للإسراع فى تنفيذ المشروعات والخطط التى تسعى الدولة للإسراع فى تنفيذها، واللحاق بالدول التى سبقت فى هذا المجال، مثل رواندا التى أطلقت قمراً صناعياً لتوفير الإنترنت المجانى للمواطنين.

ويضيف أن التحول الرقمى سيُساعد فى الحد من الفساد والرشوة، وأن ميكنة جهات الدولة وربطها إلكترونياً سيؤدى إلى تسهيل إجراءات المعاملات وسرعة صدور الأحكام فى حالات التقاضى لتحقيق العدالة وكلها عوامل محفزة لجذب الاستثمار.

إعادة إحياء التطبيق يمهد لمبادرة ثالثة..

«سيارات المصريين بالخارج» تعبر من «بوابة إلكترونية»

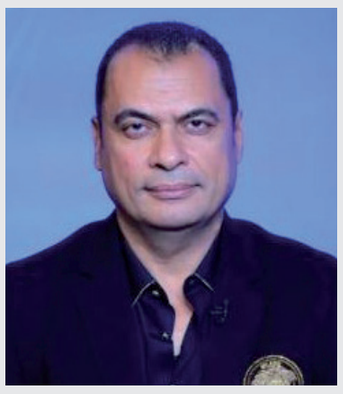

كتب - كريم عاطف:

فى إطار سعى الدولة لتقديم تسهيلات وتحفيزات لأبناء الجاليات المصرية حول العالم، أطلقت الحكومة المصرية مبادرة استيراد السيارات للمصريين المقيمين بالخارج، والتى تهدف إلى تمكينهم من استيراد سيارات خاصة معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، مقابل وديعة دولارية تُسترد بعد مرور خمس سنوات.

وتأتى هذه الخطوة ضمن جهود الدولة لتعزيز الروابط مع المصريين بالخارج، وتوفير امتيازات مباشرة تعكس تقديرها لدورهم فى دعم الاقتصاد الوطني، إلى جانب تنشيط السوق المحلية للسيارات.

ولكن شكى عدد من المصريين المستفيدين من مبادرة استيراد السيارات، بتعطل خدمات الدعم الفنى للتطبيق الالكترونى الخاص بالمبادرة، الأمر الذى أدى إلى تأخر وارتباك العديد من الإجراءات والخطوات اللازمة لاتمام معاملات المواطنين.

وأعلنت مؤخرا وزارة الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج أنها أهتمت بهذه الشكاوي، وحرصت على التواصل المباشر مع الجهات المعنية بهذا الأمر، وفى مقدمتها وزارة المالية.

وتم الاستجابة والإعلان عن عودة خدمات الدعم الفنى بالتطبيق الإلكترونى لمبادرة تيسير استيراد سيارات المصريين بالخارج، مشددة على الدعم الكامل لهذه المبادرة والالتزام بشروطها، مشيرة إلى أنه تم إجراء بعض التحديثات بعد حدوث عطل فني.

وفى سياق متصل أكد المستشار أسامة أبو المجد، رئيس رابطة تجار السيارات ونائب رئيس الشعبة بالغرفة التجارية، أن المشاكل التى كانت تتواجد على التطبيق الإلكترونى للمبادرة مثلت عائق أمام المستفيدين منها ، وكانت تمثل حالة من الضياع لكثير من الاختيارات المتاحة للمغتربين المستفيدين .

واضاف ونائب رئيس الشعبة بالغرفة التجارية فى تصريح لـ« البورصجية » أنه بعد تواصل المبادرة مع أحدى الشركات الكبرى المتخصصة بالدعم الفني، تم إزالة كافة المعوقات وأضافة كافة السيارات بموديلاتها وفئاتها المختلفة لتلبية أحتياجات المغترب وللاستفادة بأقصى درجة من المبادرة وأعادة الحياة لها .

وتابع أبو المجد أن مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج حققت نجاحات كبيرة وارقام مميزة للغاية تعدت الـ ٢ مليار دولار مقارنة بالمبادرة الأولى التى حققت ٨٥٦ مليون دولار.

أما عن تأثير مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج، على الاسواق المحلية، فأكد أبوالمجد انها جعلت هناك تنوع فى انواع السيارات داخل الأسواق ، لكن التأثير الحقيقى كان للمستهلك المغترب الذى استفاد من المبادرات . وأكد رئيس رابطة تجار السيارات، أنه بعد نجاح مبادرة استيراد سيارات المصريين بالخارج الأولى والثانية، سيكون هناك مبادرة جديدة ثالثة، وستكون أقوى من حيث عدد السيارات المتواجدة بداخلها ومن حيث تلبية رغبات المغتربين المستفيدين بها ، ومن حيث سعر السيارات فى بعض الموديلات التى ستكون أقل . وتوقع أبوالمجد، أن المبادرة الجديدة التى سيتم الأعلان عنها لاحقا، ستحقق نجاح كبير ، ومن المتوقع أن تحقق ٤ مليار دولار عائد بعد أن زاد وعيى المصريين المغتربين بأهمية تلك المبادرات .

انهيار 15 منزل خلال 4 شهور..

عقارات أسيوط على حافة السقوط

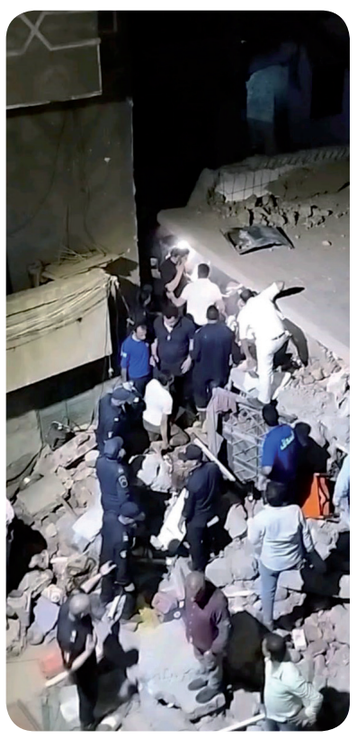

كتب- أحمد عبد الحميد:

تواجة محافظة أسيوط خطرا شديدا يداهم حياة المواطنين ويروع الآمنين منذ بداية ٢٠٢٥، حيث تعانى إنهيارات مستمرة بالمنازل ونزيف دموى لا يتوقف وتعتبر هذه الكارثة الأولى من نوعها وتهدد حياة الناس وقد سجلت المحافظة سقوط ١٥ منزلًا خلال الأربعة شهور الماضية والتى تحصد عدد ضحايا بلغ ٢٣حالة وفاة و٢٥ مصابين فى ختام شهر ابريل الماضى

وقال د «مصطفى إبراهيم» رئيس حى شرق أسيوط عن أسباب هذة الظاهرة، إن تلك المنازل أنشئت منذ عام ١٩٤٠ ولها مايقارب من ٨٠ عاما وتجاوزت العمر الافتراضى للمبنى، مضيفا إلى أن هذه المبانى بعضها يندرج تحت الإيجار القديم والتى يتفاوض عليها المالك والمستأجر فيلجأ صاحب العقار إلى إستخدام مادة كيمائية تتسبب فى تشقق الحوائط وانهيار المنازل بالتدريج حتى يعيد بناؤه من جديد

وكشف رئيس حى شرق أنه يتم تشكيل لجنة هندسية بالإدارة تتكون من دكتور جامعى ومهندس لفحص والوقوف على تداعيات هذة الأزمة وإصدار القرارات وإتخاذ اللازم اما بترميم المنزل أو ازالتة نهائيا

ولفت «خالد» مهندس بحى غرب أسيوط، إلى أن هذه المنازل ليس لها أساس سليم وغير مكتملة البنية التحتية وخاصة اقترابها من ضفاف نهر النيل، وهو ما أثر بالطبع على وجود رشح ورطوبة المياة تحت الأرض والتى تعمل على تصدع وتشقق الحوائط وانهيار العقار

وأكد اللواء هشام أبو النصر محافظ أسيوط أن المحافظة تعمل على إستقبال الشكاوى للمواطنين فور الإبلاغ عن عقارات ايلة للسقوط لتجنب حدوث مثل هذه الكوارث مع ارسال فرق الإغاثة التابعة لمديرية التضامن الاجتماعى بسرعة توفير الدعم العاجل والمساعدات للأسر المنكوبة والمتضررين من هذه الحوادث بالإضافة إلى ذلك أكد على ضرورة توفير الرعاية الصحية الشاملة للمصابين الذين يتم نقلهم إلى المستشفى حتى تماثلهم التام للشفاء مؤكدا على استمرار جهود البحث والإنقاذ وتواجد كافة الأجهزة المعنية فى مواقع الحادث من رفع كافة الأنقاض بشكل كامل

وأوضح «مصطفى كرم» صاحب أحد العقارات المنهارة أن السبب فى ذلك هو إنشاء أبراج ضخمة والتى تضغط على أساس المنازل القديمة المجاورة لها اثناء الحفر مما يؤثر على البنية التحتية مع وجود مستنقعات مائية لمياة الصرف الصحى فيؤدى إلى إنهيار المنازل

إقبال من الصين وكوريا وتوقعات بتطور كبير خلال 2025..

رواج سوق الشركات الناشئة فى مصر

كتب – رأفت كمال:

شهدت السنوات الأخيرة طفرة فى ريادة الأعمال وتمويل رأس المال الاستثمارى وسياسات الشركات الناشئة المواتية مما جعل مصر نقطة جذب للمستثمرين كما أدى ظهور حاضنات التكنولوجيا والمسرعات العالمية إلى تعزيز نمو قطاع التكنولوجيا لاسيما فى مجال شركات التجارة الإلكترونية الناشئة.

ووفقًا لتقرير مؤشر النظام البيئى العالمى للشركات الناشئة الصادر عن مؤسسة «ستارت أب بلينك» عام ٢٠٢٤ فإن مصر تقع ضمن أفضل بيئات العمل الداعمة للشركات الناشئة حيث تحتل المركز ٦٦ عالميًا والمركز الأول فى منطقة شمال إفريقيا.

وتقع مدينتا القاهرة والإسكندرية ضمن قائمة أفضل ١٠٠٠ مدينة عالميًا وانضمت القاهرة إلى قائمة أفضل ١٠٠ مدينة على مستوى العالم بقفزة قدرها ٢٧ مركزًا مقارنة بنفس التقرير الصادر عن عام ٢٠٢٣ ولا تزال القاهرة فى المركز الثانى على مستوى أفريقيا وتحتل المدينة المرتبة الأولى فى القارة السمراء فى مجالات تكنولوجيا الأغذية والنقل والبرمجيات والبيانات والتسويق والمبيعات.

وتمتلك مصر نقاط قوة لسوق الشركات الناشئة وريادة الأعمال منها وجود مجموعة متنوعة من حاضنات ومسرعات الأعمال المختلفة إضافة إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية والدعم الحكومى المتزايد لقطاع ريادة الأعمال وتوفر الشركات الناشئة فرص عمل لآلاف المصريين مما يسهم فى زيادة معدلات التوظيف.

وخلال الأسبوع الماضى تلقت مصر طلبات من الشركات الناشئة الكورية الجنوبية التى ترغب فى دخول السوق المصرية ضمن «برنامج دعم التسريع العالمي» حتى يوم ٨ مايو المقبل.

ويهدف «برنامج دعم التسريع العالمي» إلى مساعدة الشركات الناشئة الواعدة من خلال توفير برامج تسريع محلية ودولية إضافة إلى تمويل لدخول الأسواق الخارجية وذلك لدعم توسعها ونموها فى الأسواق العالمية.

وتشرف على البرنامج مؤسسة «كوريا-أفريقيا» وتديره وزارة الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ويتولى المعهد الكورى لتطوير الشركات الناشئة وريادة الأعمال مسؤوليته.

وسيتم اختيار ٨ شركات تمتلك تقنيات ذات صلة بمجال تقنيات الشيخوخة مثل الرعاية الصحية، والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الجمال.

وستستفيد الشركات المختارة من برامج تسريع الأعمال التى تقام داخل كوريا وفى الدول المستهدفة وستحصل أيضًا على تمويل لتأسيس شركات محلية وتأمين حقوق الملكية الفكرية وغيرها من الموارد اللازمة لدخول الأسواق الخارجية.

ويتوقع خبراء الاقتصاد تطورًا كبيرًا فى عمليات الشركات الناشئة خلال العام الحالى ٢٠٢٥ مؤكدين أنها قادرة على أن تصبح المحرك الرئيسى للنمو الاقتصادى المستدام وسط توقعات بجذب مصر استثمارات لهذه الشركات تتراوح بين ٢ و٣ مليارات دولار سنويًا.

يقول الدكتور على الإدريسى الخبير الاقتصادى إن مصر لديها فرصة حقيقية للوصول باستثمارات قطاع الشركات الناشئة إلى ٣ مليارات دولار سنويًا خاصة مع امتلاكها الكفاءات البشرية المؤهلة لذلك بشرط تبنى الدولة استراتيجية واضحة لبناء نظام بيئى متكامل يدعم نمو الشركات الناشئة ويرتكز على ثلاثة محاور رئيسية منها توفير بيئة تشريعية وتنظيمية مرنة تتناسب مع طبيعة هذه الشركات ما يسهل تأسيسها وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين الشباب، بما يشجع المزيد من الأفراد على تحويل أفكارهم إلى شركات ناجحة.

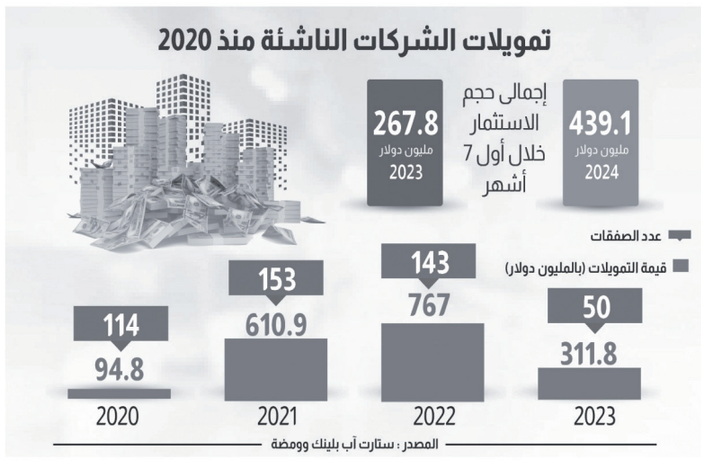

وأكد الإدريسى أن قطاع الشركات الناشئة يعد من أهم القطاعات القادرة على دفع عجلة الاقتصاد المصرى خلال الفترة المقبلة خاصة مع الاهتمام العالمى المتزايد بهذه الشركات وقدرتها على دعم النمو الاقتصادى مشيرًا إلى أن هذا القطاع لا يزال مصدرًا رئيسيًا لجذب الاستثمارات رغم التقلبات الاقتصادية العالمية موضحًا أن الولايات المتحدة وحدها شهدت فى عام ٢٠٢٤ استثمارات تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار فى الشركات الناشئة ذهب نصفها إلى قطاع الذكاء الاصطناعي.

ويرى الدكتور وليد جاب الله الخبير الاقتصادى أن تأثير الشركات الناشئة على الاقتصاد يمكن أن يكون هائلًا مستشهدًا بنماذج عالمية مثل «فيسبوك» و«أوبر» و«آبل» التى بدأت جميعها كشركات ناشئة لكنها استطاعت تحقيق قفزات عملاقة مشددًا على ضرورة توحيد العمل مع الوحدة الدائمة لريادة الأعمال والشركات الناشئة بمجلس الوزراء والبناء على ما قامت به من جهود طوال الفترة الماضية لتحقيق أقصى استفادة لدعم هذا القطاع الحيوى فى مصر بما يضمن تعظيم الاستفادة منه وتحقيق قفزات استثمارية حقيقية خلال السنوات المقبلة.

وتوقع جاب الله أن تشهد الصناعات الناشئة فى مصر نموًا ملحوظًا مدعومة بالمرونة والقدرة على التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية مؤكدًا أن هذه الصناعات تساهم فى دفع النمو الاقتصادى المستدام حيث تساهم فى خلق فرص عمل مبتكرة وتعزيز التنافسية العالمية لافتًا إلى أن الصناعات الناشئة تتميز بقدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة فى الأسواق والظروف الاقتصادية وهذه المرونة تمكنها من مواجهة المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار المالى مما يعزز قدرتها على الاستمرار والنمو فى بيئات اقتصادية متقلبة.

بدعم تدفق الاستثمارات واستقرار سعر الصرف..

إعلان دولى بفوز النمو الاقتصادى على التضخم

كتبت- منال عمر:

رفع صندوق النقد والبنك الدولى توقعاتهما لزيادة معدلات نمو اقتصاد مصر خلال العام الحالى والمقبل بدعم نجاح الإصلاحات الاقتصادية وزيادة تدفق الاستثمارات المرتقبة واستقرار سعر الصرف.

كان معدل نمو الناتج المحلى لمصر سجل انكماشا خلال العام المالى الماضى إلى ٢,٤٪ من ٣,٨٪ فى العام السابق له بسبب التبعات السلبية لأزمة سعر الصرف التى مرت بها مصر قبل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، واستمرار اضطرابات البحر الأحمر التى تسببت فى تآكل إيرادات قناة السويس بنسبة ٦٠٪.

وتستهدف مصر زيادة معدل نمو الناتج المحلى خلال العام المالى الحالى إلى ٤٪ على أن يرتفع إلى ٤,٥٪ خلال العام المالى المقبل، وفق ما قالته رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولى فى وقت سابق.

ورفع صندوق النقد الدولى توقعاته لنمو الناتج المحلى لمصر إلى ٣,٨٪ خلال العام المالى الحالى الذى ينتهى فى يونيو ٢٠٢٥ مقابل ٣,٦٪ فى توقعات سابقة، بحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

فيما رفع الصندوق توقعاته أيضا لنمو الناتج المحلى المصرى للعام المالى المقبل إلى ٤,٣٪ من ٤,١٪ فى توقعات سابقة، بحسب ما جاء فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

وأرجع صندوق النقد الدولى توقعاته بتحسن نمو الناتج المحلى لمصر إلى تباطؤ معدل التضخم خلال العام الحالى والمقبل بعد أن وصل إلى مستويات قياسية ٣٨٪ فى ٢٠٢٣ وهو ما يزيد من نشاط القطاع الخاص.

ورجح صندوق النقد الدولى أن يصل معدل التضخم بمصر إلى ١٩,٧٪ خلال العام المالى الحالى ٢٠٢٤-٢٠٢٥ على أن يصل إلى ١٢,٥٪ فى العام المالى المقبل.

كان معدل التضخم بمدن مصر تراجع بوتيرة حادة من ٢٤٪ فى يناير إلى ١٢,٨٪ فى فبراير، قبل أن يتسارع قليلاً إلى ١٣,٦٪ فى مارس.

ويستهدف البنك المركزى معدل تضخم بين ٥٪ إلى ٩٪ خلال الربع الأخير من ٢٠٢٦.

ورفع البنك الدولى توقعاته لنمو الناتج المحلى لمصر بنسبة ٠,٣٪ إلى ٣,٨٪ خلال العام المالى الحالى من ٣,٥٪ فى توقعات سابقة.

وبحسب تقرير البنك الدولى تحت عنوان «كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أبقى البنك الدولى على توقعاته لنمو اقتصاد مصر عند ٤,٢٪ فى العام المالى المقبل.

وأرجع البنك تعديل توقعاته باتساع نمو اقتصاد مصر خلال العام المالى المقبل بدعم قوة الاستهلاك الخاص مع انحسار التضخم.

وتوقع البنك الدولى ارتفاع معدل التضخم بمصر إلى ٢٠,٩٪ بنهاية العام المالى الحالى الذى ينتهى فى يونيو المقبل.

وبعد رفع مصر أسعار البنزين والسولار بداية من شهر أبريل من المتوقع عودة التضخم للارتفاع مجددا تأثرا بزيادة المحروقات الأشهر المقبلة.

ورغم توقعات اتجاه التضخم إلى مستوى نزولى خلال الفترة المقبلة لكن إجراءات رفع مصر أسعار السولار والبنزين قد يؤدى إلى تولد ضغوط تضخمية جديدة.

وتوقع محمد عبد العال الخبير المصرفى، زيادة معدل نمو الناتج المحلى لمصر خلال العام الحالى والمقبل بدعم تحول السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى من التشديد النقدى أى رفع سعر الفائدة إلى سياسة مرنة أى خفض سعر الفائدة وهو ما يحفز الشركات على زيادة الإنتاج وتراجع الأسعار.

وأوضح عبد العال أن تراجع أسعار الفائدة سيخفف من عبء التكلفة على الشركات وعدم تمرير الزيادة للمستهلك باعتبار الفائدة من أحد المدخلات فى تكوين السعر النهائى للمنتج.

وقررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى فى اجتماعها الأخير خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ٢,٢٥٪ إلى ٢٥٪ للإيداع و٢٦٪ للإقراض.

فى ١٢ نوفمبر ٢٠٢٠، شهد آخر خفض للمركزى المصرى لسعر الفائدة بنسبة ٠,٥٪ على الجنيه قبل أن يعود البنك المركزى إلى رفع وتيرة سعر الفائدة بإجمالى ١٩٠٠ نقطة أساس من مارس ٢٠٢٢ حتى مارس ٢٠٢٤.

كان رجال الأعمال اشتكوا من عبء زيادة أسعار الفائدة على القروض بسبب تكلفتها المرتفعة.

ولجأ المركزى إلى سياسة رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية بهدف امتصاص الضغوط التضخمية الناجمة من ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه بعد تحرير سعر الصرف فى مارس الماضي.

المركزى المصرى أشار إلى أن الأداء الشهرى لمعدل التضخم منذ بداية العام «بدأ فى الاقتراب من نمطه المعتاد تاريخياً، مما يشير إلى تحسن توقعات التضخم»، متوقعاً أن يستمر التضخم فى الانخفاض خلال عامى ٢٠٢٥ و٢٠٢٦، «وإن كان بوتيرة أبطأ مقارنة بالربع الأول من ٢٠٢٥».

انتهاء الغلاء لوفرة الإنتاج..

أسعار البيض والدواجن «اتفقست»

كتبت: سها يحيى

بعد أشهر من الارتفاع المبالغ، شهدت أسعار الدواجن والبيض تراجعًا خلال الأيام الماضية، إذ تراوح سعر كرتونة البيض الأحمر ما بين ١٢٠ و١٢٥ جنيه، وسعر كرتونة البيض الأبيض تتراوح ما بين ١١٥ و١٢٠ جنيه، فى حين تتراوح سعر كرتونة البيض البلدى ما بين ١٢٠ و١٢٥ جنيه.

كذلك تراجعت أسعار الدواجن فى الأسواق، إذ تراوح سعر كيلو الدواجن البيضاء فى ما بين ٧٦ و٨٤ جنيه مصرى للمستهلك.

وخلال مؤتمر صحفى للدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أوضح أن انخفاض أسعار سلعتى البيض والدواجن يرجع إلى وفرة المعروض منهما، مما يزيد المنافسة ويسهم فى ثبات الأسعار أو انخفاضها.

وتابع رئيس الوزراء، أنه طالما كانت هناك وفرة فى الإنتاج وكان هناك تنافس تنخفض الأسعار.

ومن جانبه، قال عبد العزيز السيد، رئيس شعبة الدواجن بغرفة القاهرة التجارية، أن سعر كرتونة البيض انخفض ليصل إلى ٤٥٪ منذ شهر رمضان الماضي، وكذلك تراجع سعر الدواجن بنسبة ٢٥٪، موضحًا أن أسعار الدواجن شهدت تراجعًا مدعومًا بانخفاض معدلات الإقبال.

وأضاف أن سعر كرتونة البيض أصبح أقل من ١٠٠ جنيه فى المزارع، ولكنها تباع بـ١٢٠ و١٤٠ جنيه، لذلك لابد أن يكون هناك جهات رقابية، موضحًا أن انخفاض أسعار البيض يرجع إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وعودة حجم الإنتاج السنوى من البيض إلى ١٤ مليار بيضة، كما كان فى عام ٢٠٢٢، بالإضافة إلى تراجع الإقبال من جانب المواطنين.

وشدد على ضرورة وجود الأجهزة الرقابية لمتابعة فارق الأسعار الكبير، مطالبًا مؤسسات الدولة بالتحرك تحركات إيجابية.

وتابع أنه من المفترض كرتونة البيض تُباع للمواطن أقصى شيء بـ١١٥، ولابد من الرقابة على الحلقات الوسيطة.

وأوضح أبو الفتوح مبروك، نائب رئيس شعبة الدواجن باتحاد الغرف التجارية، أن أسعار الدواجن تراجعت بنسبة تتراوح بين ٢٠ إلى ٢٥٪ مقارنة بالفترة الماضية.

وتابع: «السعر الحالى معقول، ولن أقول إن السعر متدن، لكن لن ينخفض أكثر من ذلك»، لافتًا إلى أن الأسعار خلال شهر رمضان وصلت إلى ٩٥ جنيهًا للكيلو فى المزرعة، لتباع للمستهلك بـ١١٥ جنيهًا.

وأرجع أسباب الانخفاض إلى تراجع الاستهلاك بعد انتهاء شهر رمضان وعيد الفطر، نتيجة استنزاف ميزانيات الأسر، فضلًا عن تراجع القدرة الشرائية بشكل عام.

وأشار إلى أن المعروض من الدواجن فى الأسواق يفوق حجم الطلب، محذرا من استمرار الوضع الحالي، لأن السعر الحالى لا يزال أقل من المعتدل.

وواصل: «لا نتمنى أن يستمر الانخفاض، نتمنى أن يصل السعر إلى تعادل مع سعر التكلفة، حتى لا تحدث فجوة.. إذا تعرض المنتجون لخسائر سيضطرون للخروج من السوق، ويمنح فرصة للشركات الاحتكارية الكبرى لرفع الأسعار».

وأعرب عن أمله فى أن يرتفع قليلًا ليستقر سعر المزرعة عند حوالى ٨٠ جنيها للكيلو؛ ليصل إلى المستهلك بسعر ٩٠ جنيها.

تاريخ المواجهات من التثبيت إلى التعويم ..

قصة «حرب التحرير»

بين الجنيه والدولار طوال ١٥ أعوام

على مدار العقد الماضي، لم يكن سعر صرف الدولار فى مصر مجرد رقم يتغير على شاشات البنوك، بل كان مرآة تعكس تعقيدات الاقتصاد، وأداة تكشف عمق التحديات التى تواجه الدولة فى سعيها نحو الاستقرار والنمو. فمنذ عام ٢٠١٥ وحتى بداية الربع الثانى من عام ٢٠٢٥، خاض الجنيه المصرى معركة شرسة ضد تقلبات العملة الخضراء، شهد خلالها المواطن المصرى موجات تضخم متتالية، وتبدلت فيها قواعد اللعبة الاقتصادية.

فى هذا التقرير، نرصد رحلة الدولار فى مصر خلال العشر سنوات الأخيرة، من مرحلة ما قبل التعويم، مرورًا بقرارات مصيرية كان أبرزها تحرير سعر الصرف فى ٢٠١٦، إلى تداعيات جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وأخيرًا الارتفاع القياسى لسعر الدولار فى أوائل ٢٠٢٥ إلى ما فوق ٥١ جنيهاً، قبل أن يتراجع إلى ٥٠,٨١ جنيهًا بنهاية أبريل، بحسب بيانات البنك المركزى المصري.

تقرير خاص – ياسر جمعه

مشكلات السوق السوداء ما قبل التعويم

فى عام ٢٠١٥، كان الاقتصاد المصرى تحت ضغط متزايد نتيجة نقص العملة الأجنبية وتراجع الاحتياطى النقدي. كانت الدولة تعتمد حينها على نظام سعر صرف شبه ثابت، يحدد فيه البنك المركزى سعر الدولار الرسمي، فى حين نشأت سوق موازية (سوق سوداء) نتيجة اتساع الفجوة بين العرض والطلب.

كان الدولار يُتداول رسميًا عند مستوى ٧,٨ جنيهًا، بينما تجاوز فى السوق السوداء حاجز ٩ جنيهات، وأحيانًا أكثر، ما أدى إلى اضطراب كبير فى بيئة الأعمال، خاصة للشركات المستوردة التى لم تكن قادرة على الحصول على العملة الصعبة بالسعر الرسمي.

انخفضت إيرادات السياحة عقب سقوط الطائرة الروسية فى شرم الشيخ فى أواخر ٢٠١٥، ما زاد من أزمة الدولار، فى الوقت الذى كانت فيه تحويلات العاملين فى الخارج تواجه صعوبات فى الدخول عبر القنوات الرسمية، وارتفعت عمليات التحويل عبر السوق السوداء.

قرار التحرير نقطة تحول جذرية فى نوفمبر ٢٠١٦

فى الثالث من نوفمبر ٢٠١٦، اتخذ البنك المركزى المصرى قرارًا تاريخيًا بتحرير سعر صرف الجنيه بشكل كامل، وهو ما عُرف بـ«قرار التعويم»، وذلك ضمن اتفاق مع صندوق النقد الدولى للحصول على قرض بقيمة ١٢ مليار دولار. الهدف المعلن كان استعادة الثقة فى الاقتصاد المصري، جذب الاستثمارات الأجنبية، والقضاء على السوق السوداء.

قفز سعر الدولار من نحو ٨,٨٨ جنيهات إلى ما يقرب من ١٨ جنيهًا خلال أسابيع، لتبدأ مرحلة جديدة من التسعير الحر. وعلى الرغم من صدمة المواطنين وارتفاع الأسعار بشكل حاد، إلا أن القرار مكّن الدولة من استعادة قدر من السيطرة على السوق النقدية، كما ارتفعت احتياطيات النقد الأجنبى تدريجيًا.

لكن بحسب د. محمد غالي، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة، فإن «قرار التعويم رغم ضرورته، لم يُواكب بإصلاحات إنتاجية كافية، ما جعل الاقتصاد هشًا أمام أى صدمات خارجية لاحقًا».

من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠.. استقرار نسبى تحت مظلة الإصلاح ثم صدمة الجائحة

بعد تحرير سعر الصرف فى أواخر ٢٠١٦، بدأت مصر رحلة جديدة فى سياساتها النقدية والاقتصادية، مدعومة باتفاقها مع صندوق النقد الدولي، والذى نصّ على برنامج إصلاح اقتصادى شامل، شمل رفع الدعم تدريجيًا، وتحرير أسعار الوقود، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

شهدت الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠١٩ تحسنًا ملحوظًا فى مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبدأ سعر صرف الدولار يتراجع تدريجيًا من أعلى مستوياته، حتى وصل فى بعض الفترات إلى نحو ١٥,٦ جنيهًا فى أوائل ٢٠٢٠. كما ارتفع الاحتياطى النقدى الأجنبى لدى البنك المركزى إلى مستويات قياسية قاربت ٤٥ مليار دولار، وتزايدت التدفقات الاستثمارية فى أدوات الدين الحكومية بفعل سياسة الفائدة المرتفعة.

ويوضح أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، أن «تلك الفترة شهدت تحسناً فى مؤشرات الاستقرار، ولكن هذا التحسن كان هشاً إلى حد ما، لأنه كان مدفوعاً فى جزء كبير منه بتدفقات ساخنة فى أدوات الدين، وليس استثمارات مباشرة أو نمو حقيقى فى التصدير».

مارس ٢٠٢٠.. العالم يتوقف والدولار يعود للارتفاع

فى مارس ٢٠٢٠، اجتاحت جائحة كورونا العالم، وتوقفت حركة الاقتصاد الدولى بشكل غير مسبوق، لتبدأ مصر مرحلة جديدة من التحدي. تباطأ النشاط الاقتصادى العالمي، وتراجعت حركة التجارة، وتقلصت مصادر النقد الأجنبى الرئيسية، مثل السياحة، وقناة السويس، وتحويلات المصريين بالخارج، وهو ما أدى إلى ضغط كبير على الجنيه المصري.

وارتفع الدولار من ١٥,٦ إلى ما فوق ١٦,٢ جنيهًا خلال الأشهر الأولى من الجائحة، كما انخفض الاحتياطى النقدى لأول مرة منذ سنوات بنحو ٥,٤ مليار دولار خلال مارس وأبريل ٢٠٢٠، نتيجة سحب المستثمرين الأجانب أموالهم من أدوات الدين بسبب حالة الذعر العالمية.

غير أن استجابة البنك المركزى المصرى كانت سريعة وفعّالة، من خلال خفض أسعار الفائدة تدريجيًا، وتوفير سيولة للبنوك، وتنفيذ حزم تمويلية للقطاع الخاص والصناعي. كما دعمت الحكومة موازناتها عبر اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى فى يونيو ٢٠٢٠ بقيمة ٥,٢ مليار دولار، ساعد على تهدئة الأسواق وتوفير سيولة نقدية عاجلة.

التعافى الاقتصادى وسط ضغوط التضخم

مع بداية عام ٢٠٢١، بدأت مؤشرات التعافى تظهر تدريجيًا على الاقتصاد المصري، خاصة مع عودة السياحة وتحسن أسعار البترول عالميًا. لكن هذا التعافى لم يكن كاملاً، إذ بدأت ملامح التضخم العالمى تظهر، خاصة بعد خطط التحفيز المالى الضخمة التى تبنتها الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة.

وفى هذا السياق، يوضح باهر عبد العزيز أن «الفترة بين ٢٠٢١ و٢٠٢٢ كانت دقيقة للغاية، حيث نجح البنك المركزى فى الحفاظ على استقرار سعر الصرف نسبياً، لكن كان هناك خطر متصاعد بسبب التضخم المستورد، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، وهى عوامل تؤثر بقوة على اقتصاد هش مثل الاقتصاد المصري».

الديون الخارجية والضغط على العملة

خلال تلك الفترة، ارتفع الدين الخارجى لمصر بشكل ملحوظ ليصل إلى أكثر من ١٤٥ مليار دولار بنهاية ٢٠٢١، ما شكل ضغطًا إضافيًا على الجنيه المصري، خاصة مع تزايد التزامات خدمة الدين. كما واجهت الدولة صعوبة فى جذب استثمارات أجنبية مباشرة مستدامة، وهو ما عزز الاعتماد على أدوات الدين قصيرة الأجل.

بحلول نهاية ٢٠٢١، بدأت البوادر الأولى لتوتر جديد فى سعر الصرف، خاصة مع بدء مجلس الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى الحديث عن رفع أسعار الفائدة، وهو ما شكّل تهديدًا لدول الأسواق الناشئة، وبينها مصر، بسبب احتمال خروج الأموال الساخنة.

٢٠٢٢ – ٢٠٢٣ الجنيه فى مهب العواصف العالمية

فى مطلع عام ٢٠٢٢، دخل الاقتصاد المصرى مرحلة أكثر حساسية، إذ بدأت التأثيرات الفعلية لرفع أسعار الفائدة الأمريكية فى الظهور، ما تسبّب فى خروج جزء كبير من استثمارات الأجانب فى أدوات الدين، وتفاقمت الأزمة مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية فى فبراير من نفس العام.

جاءت الحرب فى وقت دقيق للغاية بالنسبة للاقتصاد المصري، الذى يعتمد بشكل كبير على واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، فضلًا عن تأثير الحرب على أسعار الطاقة والغذاء عالميًا. فارتفعت فاتورة الواردات الغذائية والبترولية بشكل كبير، وبدأ الضغط يتصاعد على الجنيه المصري.

سلسلة تخفيضات تدريجية للجنيه

استجابةً للتحديات المتزايدة، بدأ البنك المركزى المصرى فى مارس ٢٠٢٢ أولى خطوات خفض قيمة الجنيه بشكل تدريجي، حيث تم تعديل سعر الدولار من ١٥,٧ جنيهًا إلى أكثر من ١٨ جنيهًا. وفى أكتوبر من نفس العام، تبع ذلك خفض آخر أوصل الدولار إلى ما فوق ٢٢ جنيهًا، ثم جاء خفض ثالث فى يناير ٢٠٢٣، تجاوز خلاله سعر الدولار ٣٠ جنيهًا.

ورغم القلق الشعبى والضغوط الاقتصادية، أشاد عدد من الخبراء المحليين والدوليين بحرص البنك المركزى على اتباع سياسة تدريجية محسوبة لتخفيف الصدمة، بدلًا من التعويم المفاجئ. ويوضح باهر عبد العزيز: «رغم حدة الظروف، تعامل البنك المركزى بحرفية عالية، حيث قدّم إجراءات استباقية لمنع هروب رؤوس الأموال، ونجح فى الحفاظ على الحد الأدنى من استقرار السوق».

حزمة إصلاحات الحكومة ومبادرات حماية اجتماعية

بالتوازى مع الإجراءات النقدية، كثّفت الحكومة جهودها للتعامل مع آثار الأزمة، فأطلقت عدة حزم للحماية الاجتماعية، شملت رفع قيمة الدعم النقدى لبرامج «تكافل وكرامة»، وزيادة الحد الأدنى للأجور، إلى جانب إطلاق مبادرات لتوفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة من خلال معارض «أهلاً رمضان» و«كلنا واحد».

كما سعت الحكومة إلى تحفيز الصادرات، وتوفير العملة الصعبة عبر إجراءات لتشجيع تحويلات المصريين فى الخارج، والحد من الواردات غير الضرورية، فى محاولة لتقليص عجز الحساب الجاري.

ووفق أسلم عصام، فإن «دور الحكومة فى تلك المرحلة كان محورياً، خاصة فى الحفاظ على التماسك الاجتماعى والاقتصادي، رغم تصاعد الضغوط العالمية، فقد قدّمت نموذجاً فى إدارة الأزمات المتزامنة».

اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولى وإصلاحات هيكلية مطلوبة

فى ديسمبر ٢٠٢٢، وقّعت مصر اتفاقاً جديداً مع صندوق النقد الدولى بقيمة ٣ مليارات دولار، فى إطار «برنامج الإصلاح الهيكلى المرن»، والذى ركز على تقليص دور الدولة فى الاقتصاد، وتمكين القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار.

ومع دخول عام ٢٠٢٣، بدأت الحكومة المصرية تنفيذ عدد من هذه الإصلاحات، منها طرح شركات مملوكة للدولة فى البورصة، وتحرير أسعار بعض الخدمات تدريجيًا. كما أظهرت الدولة مرونة فى التعامل مع سعر الصرف، حيث تم التمهيد لانتقال نحو نظام سعر صرف أكثر مرونة وتلقائية.

أداء ملحوظ للبنك المركزى فى إدارة احتياطى النقد

رغم كل التحديات، نجح البنك المركزى فى الحفاظ على مستوى احتياطى النقد الأجنبى عند حدود مستقرة، حيث ظل يتراوح بين ٣٤ و٣٥ مليار دولار، مع التزامه بتوفير الاعتمادات المستندية للسلع الاستراتيجية والأدوية، ما ساعد على تقليل نسب النقص.

ويقول الدكتور محمد غالى إن «الاحترافية التى أظهرها المركزى فى التعامل مع السوق، خصوصاً فى التنسيق مع الحكومة والقطاع المصرفي، ساعدت فى تهدئة المخاوف، وامتصاص أثر الانهيار السريع للجنيه».

٢٠٢٤ – ٢٠٢٥ ذروة التحدى وبوادر انفراجة

مع بداية عام ٢٠٢٤، كانت مصر قد دخلت مرحلة دقيقة من إعادة التوازن، وسط تحديات عالمية متزايدة، أبرزها استمرار التوتر فى سلاسل الإمداد، وتذبذب أسعار السلع الاستراتيجية عالميًا، إلى جانب تبعات الأوضاع الجيوسياسية فى الشرق الأوسط وأوروبا. هذه الظروف أعادت الضغط على العملات المحلية فى العديد من الأسواق الناشئة، وبينها الجنيه المصري.

كسر حاجز الـ٥٠ جنيهاً.. لحظة حرجة فى سوق الصرف

فى الربع الأول من ٢٠٢٥، شهد سعر صرف الدولار موجة ارتفاع حادة، حتى كسر حاجز الـ٥١ جنيهاً، ليسجل مستويات غير مسبوقة فى السوق المصرية، وسط حالة من القلق فى الأوساط الاقتصادية والشعبية. بلغ الدولار ذروته عند ٥١,٧٦ جنيهاً فى بعض البنوك، ما أعاد إلى الأذهان سيناريوهات الاضطراب المالى لعام ٢٠١٦.

غير أن البنك المركزى المصري، بالتنسيق مع وزارة المالية، تحرك سريعًا لضبط السوق من خلال تدخلات غير مباشرة، وتعزيز سيولة الدولار داخل النظام المصرفي. وتم ذلك عبر تسهيلات جديدة لجذب تدفقات دولارية من الخارج، سواء من خلال أدوات الدين أو طرح أصول استثمارية ضمن خطة الدولة لتوسيع الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

انخفاض مفاجئ يحقق ارتياح نسبى وثقة متزايدة

فى نهاية أبريل ٢٠٢٥، أعلنت البنوك المصرية تراجع سعر الدولار إلى ٥٠,٨١ جنيهاً، فى مؤشر على بداية مرحلة جديدة من التعافى النسبي. هذا التراجع جاء بعد تراجع نسبى فى التوترات التجارية العالمية، وعودة تدفقات استثمارية، وتزايد تحويلات المصريين بالخارج عبر القنوات الرسمية.

ويشير باهر عبد العزيز إلى أن «التحسن الأخير ليس صدفة، بل نتيجة مزيج من السياسات المرنة، والمصداقية التى نجح المركزى والحكومة فى بنائها خلال السنوات الماضية. الأهم هو الاستمرار فى الإصلاحات، وتحسين مناخ الاستثمار والإنتاج المحلي».

هل انتهت أزمة الدولار؟

يرى أسلم عصام أن «المعركة الأهم الآن هى على جبهة الثقة – ثقة المستثمر، وثقة المواطن. الجنيه لا يمكنه أن يصمد على المدى الطويل إلا بإصلاح هيكلى حقيقى فى بنية الاقتصاد: زيادة الإنتاج، تقليل الاعتماد على الاستيراد، ودعم الصادرات المصرية غير التقليدية».

أما الدكتور محمد غالي، فيؤكد أن «الدولار سيظل عملة ضاغطة على اقتصاد مثل الاقتصاد المصرى فى ظل التبعية الهيكلية له، لكن المهم هو أن الدولة بدأت فعلياً فى تنويع مصادر التمويل، والانفتاح على أدوات تمويل إسلامي، وتمويل تنموى منخفض التكلفة، وهذا سيمنح الاقتصاد مزيداً من المرونة مستقبلاً».

ومع تحسن المؤشرات الأولية لسعر الصرف، وزيادة التوقعات بانخفاض التضخم تدريجياً فى النصف الثانى من ٢٠٢٥، هناك تفاؤل حذر بأن مصر قد تجاوزت الأسوأ. غير أن المسار لا يزال طويلاً، ويتطلب التزامًا صارمًا من الدولة والمجتمع بالتحول نحو اقتصاد إنتاجى مستدام.

البنك المركزي، الذى قاد واحدة من أعقد المعارك النقدية فى تاريخ مصر الحديث، يُنظر إليه اليوم على أنه صمام أمان رئيسى فى الاقتصاد، جنباً إلى جنب مع الحكومة التى أظهرت مرونة وواقعية فى التعامل مع الأزمات.

رحلة الدولار فى مصر خلال العقد الأخير هى تجسيد حى لمعركة الاقتصاد من أجل البقاء فى عالم مضطرب. من تحرير السعر، إلى سلسلة الصدمات، إلى إدارة الأزمة والتعافى التدريجي، أثبتت التجربة المصرية أن التحديات مهما بلغت، يمكن تجاوزها بسياسات متوازنة، وإرادة سياسية، وتعاون مؤسسي.

تقلبات العملة الخضراء تغير قواعد اللعبة الاقتصادية وسط الأزمات العالمية

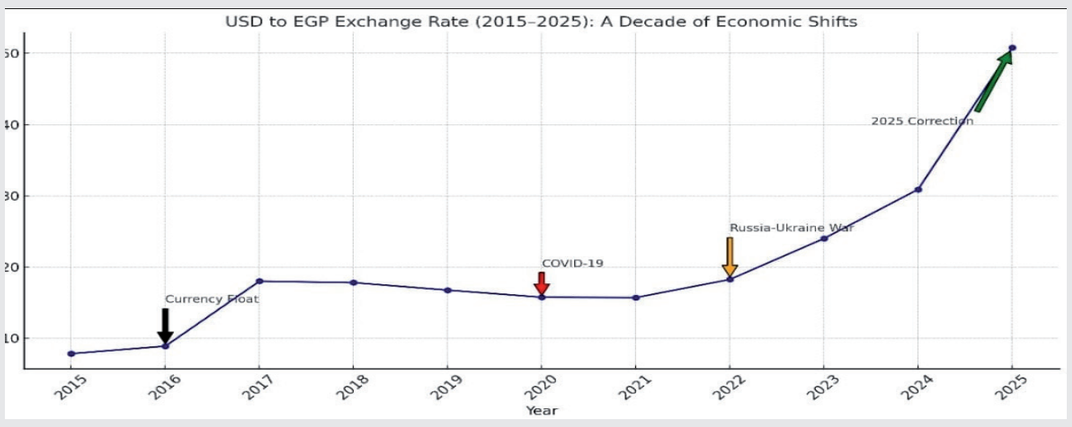

تمويل المشروعات بالمليارات ..

خزائن البنوك «فى ضهر» شراكة القطاعين العام والخاص

نائب محافظ البنك المركزى يوصى بإنشاء إدارات متخصصة فى تمويل الشراكة

رئيس البنك الأهلى: العاصمة الإدارية أكبر نموذج على النجاح بين الدولة والقطاع الخاص

كتبت- منال عمر:

أكد مصرفيون فى بنوك حكومية وخاصة، أن البنوك المصرية بالتعاون مع مؤسسات التمويل الدولية قدمت كافة التمويلات اللازمة لتمويل مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد استيفاء دراسات الجدوى وتحديد المخاطر المحتملة والتأكد من جدوى المشروع فى تحقيق التنمية المستدامة.

وتتجه الدولة على مدار آخر ٤ سنوات إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات التنمية بإعتباره شريكا أساسيا فى التنمية الاقتصادية والأقدر على الإدارة وتحقيق الأرباح، وتخفيف عبء التمويل على الموازنة العامة للدولة.

ووافقت وزارة المالية على طرح ١٠ مشروعات بنظام الشراكة مع القطاع الخاص خلال العام المالى الحالى فى مشروعات تنموية مختلفة مثل إنشاء محطات الطاقة المتجددة وتحلية المياه وشبكات الصرف الصحى ومحولات الكهرباء.

وقال أحمد كجوك وزير المالية، فى وقت سابق إن استثمارات عقود المشاركة مع القطاع الخاص «P.P.P» خلال العام المالى الماضى المنتهى فى يونيو ٢٠٢٤ بلغ ١٩,٨ مليار جنيه، فى مجالات تحويل المخلفات الصلبة والموانىء الجافة ومحطات المحولات وشبكات توزيع الكهرباء والتعليم الفنى ومستودعات السلع الاستراتيجية، وأكد أننا نعمل على تحفيز القطاع الخاص للمشاركة فى تنفيذ مشروعات الخدمات العامة والبنية التحتية، خاصة فى ظل وضع سقف ملزم لإجمالى الاستثمارات العامة للدولة، ومن ثم وجود مساحة كبيرة ومتنوعة لمشاركة القطاع الخاص فى ضخ المزيد من الاستثمارات التنموية فى القطاعات ذات الأولوية الوطنية، وأوضح أن نظام «المشاركة مع القطاع الخاص» يفتح آفاقًا واعدة لتنفيذ أهداف وثيقة سياسة ملكية الدولة، التى تتسق وتتكامل مع سياسات مالية وإجراءات ومبادرات تحفيزية وإصلاحات مؤسسية أخرى داعمة لمجتمع الأعمال.

قال محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، إن دور البنوك لا يقتصر فقط على تمويل المشروعات الكبرى بل يمتد لتمويل سلاسل الإمداد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

أوضح أن للشراكة بين القطاعين العام والخاص شهدت تطورا كبيرا خلال الفترة الماضية للشراكة فى تمويل مشروعات البنية التحتية ومنها مجمع بنيان فى أسوان الذى يعد من أكبر مشروعات الطاقة فى العالم.

كما تعد العاصمة الادارية من أكبر النماذج الناجحة فى مصر الدالة على قوة الشراكة بين القطاع العام والخاص، وفق ما قاله الإتربى.

وأضاف أن الشراكة بين القطاع العام الخاص يشجع على بيئة داعمة للمستثمرين وتحقيق التنمية المستدامة للبلاد.

أوصى طارق الخولى نائب محافظ البنك المركزى المصرى إدراج مقترح إنشاء البنوك وحدة للشراكة لتمويل القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

وأكد الخولى أنه من أبرز التحديات التى تواجه الدول الناشئة والعربية ومنها مصر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية فى مشروعات التنمية فى ظل التحول الرقمى والابتكار.

وأوضح أن الحكومات له دورا هاما فى إنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال وضع الأطر المنظمة للشراكة لحماية حقوق الطرفين لإنجاح الشراكات وضمان الشفافية والحوكمة الرشيدة وهو ما يعزز من تدفق الاستثمارات.

قال عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة للقطاع الخاص بوزارة المالية، إنهم طلبوا باجتماع مع اللجنة العليا لشؤون الشراكة مع القطاع الخاص خلال الأسابيع المقبلة لعرض طرح ٩ مشروعات جديدة بنظام الشراكة مع القطاع الخاص للعام المالى المقبل.

وأوضح أن المشروعات المخطط مناقشتها فى مجالات مختلفة تضمن الكهرباء والمحولات وتوزيع الكهرباء والصرف الصحى والصرف الصناعي.

وأشار حنورة إلى أن التكلفة الاستثمارية للمشروعات سيتم تحديدها بعد الانتهاء من موافقة واللجنة ودراسة كل مشروع.

وأكد أن العام المالى الحالى تضمن تنفيذ ١٠ مشروعات بنظام الشراكة بين القطاع العام والخاص تم تنفيذ منهم ٦ مشروعات وجارى طرح باقى ال٤ مشروعات خلال الفترة المقبلة.

وقالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري، إن مؤسسات التمويل الدولية ساهمت بدورا كبيرا فى تمويل مشروعات البنية التحتية بما لديها من خبرة وقدرة على تحمل نسبة كبيرة من المخاطر بشكل أكبر من البنوك التجارية الأخرى بالإضافة لمبدأها الأساسى فى تحقيق قيمة مضافة للمشروع.

وأوضحت، أن مؤسسات التمويل الدولية تساهم بقوة فى جذب القطاع الخاص للمساهمة فى مشروعات الشراكة مع الحكومة حيث وجود مؤسسة دولية تعطى طمأنة وتحفز من دخول القطاع الخاص فضلا عن دورها فى مد الحكومات بالخبرات والدراسات المختلفة.

وأكدت التركى أن توجه البنوك إلى بناء قدراتها بشكل أكبر يساعدها فى مساعدة العملاء وتمويل المشروعات الكبرى.

وقال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذى لبنك قناة السويس، إن البنوك لديها دورا فى تمويل مشروعات الشراكة بين القطاع العام والخاص بعد تقييم البنك مخاطر تمويل المشروع مثل توافر تأمين مدخلات المشروع وخبرة العميل السابقة بالمشروع وهو ما يساعد باستقطاب مشروعات مختلفة بمخاطر منخفضة .

وأوضح أن البنك يعمل أيضا على تقييم مشروعات البنية التحتية والانتقاء بينها وفق الجدول الزمنى للمشروع والشراكة مع مؤسسات التمويل الدولية لتغطية جزءا من تكلفة المشروع بالدولار.

وأكد أن مشروعات الشراكة بين قطاعى العام والخاص تساهم فى تقليل التكلفة على الدولة، وزيادة فرص نجاح المشروعات سواء بقيام الدولة فى تمهيد البنية التحتية وكذلك دور القطاع الخاص فى تشغيل أيدى عاملة وجودة إدارة المشروع.

وأشار المغربى إلى أن توجه الدولة للتمويل المستدام ساهم فى توسع البنوك بتمويل فى هذا المجال واستقطاب مشروعات جديدة.

وأوضح أن أهم المجالات التى تستفيد من التمويل الأخضر وينطبق عليها الشروط هى محطات الطاقة الخضراء والنقل الذى يوجد به مشروعات عديدة، ومجالات أخرى مختلفة.

بفائدة مدعمة 5%..

«البنك الزراعى» يمول صغار المربين لشراء رؤوس الماشية المحسنة وراثيًا

كتبت- منال عمر:

وقع البنك الزراعى بروتوكول تعاون مع شركة العمار لتنمية الثروة الحيوانية، لتسهيل تمويل صغار المربين والمزارعين من سكان الريف لشراء وتربية رؤوس الماشية المحسنة وراثياً عالية الإنتاجية بفائدة مدعمة ٥ ٪ فى إطار حرص البنك لتنمية الثروة الحيوانية، وتحفيز صغار المربين لشراء رؤوس الماشية المحسنة وراثياً.

وبحسب بيان البنك، فإن ذلك بهدف دعم جهود الدولة لتنمية الثروة الحيوانية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بضرورة الاعتماد على سلالات جديدة من الماشية ذات إنتاجية عالية من اللحوم والألبان، بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج الحيوانى وتقليل الفجوة الغذائية من اللحوم ومنتجات الألبان، وبما يسهم فى تحسين مستوى معيشة صغار المزارعين والمربين.

وشهد توقيع البروتوكول، سامى عبد الصادق، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة البنك الزراعى المصري، ومجدى عبد العظيم، الرئيس التنفيذى لشركة العمار لتنمية الثروة الحيوانية، وبحضور عدد من قيادات البنك والشركة، ووقع البروتوكول، الأستاذ إيهاب منير، رئيس مجموعة تطوير الأعمال بالبنك، ومحمود مجدي، رئيس مجلس إدارة الشركة.

ووفقاً للبروتوكول، يقوم البنك الزراعى المصرى بتوفير التمويل الميسر لصغار المربين والمزارعين لشراء وتغذية رؤوس الجاموس والأبقار الحلاب المحلية بعائد ٥ ٪ متناقص ، على أن يسدد المربى قيمة القرض بقسط شهرى لا يتجاوز ألف جنيه فقط لمدة ٥ سنوات، والمبلغ المتبقى من إجمالى قيمة التمويل على أقساط سنوية، مع حصول المربى على فترة سماح ١٢ شهراً مع بداية التمويل تيسيراً على المربين.

فى حين تلتزم الشركة بتوريد رؤوس الماشية بمتوسط ١٠٠ إلى ١٥٠ رأس شهرياً، علاوة على تقديم الدعم الفنى والبيطرى للمربين خلال فترة التمويل.

وخلال مراسم توقيع البروتوكول، أكد سامى عبد الصادق، القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة البنك الزراعى المصري، أن هذا البروتوكول يمثل بداية لعقد شراكات كثيرة مع عدد من الشركات وموردى الثروة الحيوانية فى كافة محافظات الجمهورية، تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية، لدعم وتحفيز صغار المزارعين والمربين على تربية الماشية المحسنة وراثياً والتى تمتاز بإنتاجيتها العالية من الألبان، بهدف تحسين مستوى معيشة سكان الريف وتمكينهم اقتصادياً، خاصة وأن تربية الماشية تمثل المصدر الرئيسى للدخل فى الريف.

وأشار إلى أن البنك الزراعى المصرى انتهج سياسات جديدة لتمويل الثروة الحيوانية تقوم على ربط الإقراض بالإنتاج، من خلال تحويل التمويل النقدى لتمويل عينى مرتبط بشراء رؤوس الماشية من الموردين المعتمدين لدى البنك، لضمان الاستفادة من التمويل فى الغرض المخصص له.

بالإضافة إلى توفير تسهيلات غير مسبوقة للمربين للحصول على التمويل اللازم لشراء رؤوس الماشية، ونفقات التربية، من بينها سعر عائد مخفض ٥ ٪، وأقساط شهرية بسيطة، وفترة سداد تصل إلى ٥ سنوات، بالإضافة إلى فترة سماح ١٢ شهراً فى بداية الإقراض، وفق عبد الصادق.

وأكد أن كل هذا التسهيلات الغرض منها دعم صغار المربين وزيادة قطيع الثروة الحيوانية فى البلاد، ما يسهم فى تقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من منتجات الألبان واللحوم.

«التجارى الدولى» يطلق النسخة المطورة من خدمات الإنترنت البنكية

أعلن البنك التجارى الدولى مصر (CIB)، أكبر بنك قطاع خاص فى مصر، إطلاق النسخة الجديدة والمتطورة من خدمات الإنترنت البنكية، التى تُمكّن العملاء من إدارة حساباتهم وإجراء معاملاتهم المصرفية بسهولة وأمان من خلال متصفح الإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف المحمول، وذلك دون الحاجة إلى تحميل التطبيق البنكي.

ويأتى هذا الإطلاق فى إطار التزام البنك بتعزيز الابتكار الرقمى وتقديم حلول مصرفية متطورة، تواكب تطلعات العملاء وتدعم جهود التحول الرقمى والشمول المالي. وتتميز المنصة الجديدة بواجهة استخدام حديثة وتصميم عصرى يتيح تجربة رقمية متميزة وسلسة، مما يضمن سهولة التنقل والوصول إلى الخدمات المختلفة.

وتوفر النسخة المطورة من خدمات الإنترنت البنكية باقة متكاملة من الخدمات المصرفية، تشمل فتح الحسابات الجديدة لحظيًا، واختيار أنظمة التقسيط لمدفوعات البطاقات الائتمانية، ودفع الفواتير، وربط الشهادات والودائع، والتقديم على القروض وبطاقات الائتمان، بالإضافة إلى إمكانية شراء وبيع صناديق الاستثمار.

كما تتيح المنصة أيضًا تحديث بيانات التواصل، وطلب إصدار دفاتر الشيكات، وخدمات إيقاف واستبدال البطاقات، إلى جانب مجموعة من الوظائف المتقدمة الأخرى. وتنفرد المنصة الإلكترونية للبنك بتقديم خدمة «إدارة الحسابات للعملاء ذوى الصلة»، التى تُمكّن أولياء الأمور من إدارة حسابات ذويهم من القُصَّر بكل سهولة ويسر.

وفى هذا الإطار،قال رشوان حمادي، الرئيس التنفيذى لقطاعات التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والشمول المالى بالبنك التجارى الدولى – مصر، قائلاً:

«نفخر بإطلاق منصة الإنترنت البنكية الجديدة بواجهة استخدام حديثة ترتقى بتجربة عملائنا الرقمية، وتعكس التزامنا بتقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتطورة.»

وأضاف: «يمثل هذا الإطلاق محطة جديدة فى مسيرة البنك نحو التحول الرقمي، وسنواصل العمل على تطوير حلول ذكية تدعم الشمول المالى وتلبى احتياجات وتطلعات عملائنا.»

«بنك القاهرة» يحصل على شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات PCI-DSS v4.0.1

حصل بنك القاهرة على شهادة الالتزام بمعايير أمن المعلومات PCI-DSS v٤,٠,١، والتى تعد من أبرز الشهادات العالمية فى مجال حماية بيانات البطاقات المصرفية وتأمين العمليات المالية الإلكترونية.

يأتى هذا الإنجاز تأكيدًا على التزام البنك بتطبيق أعلى معايير الأمان لحماية بيانات العملاء، وتقديم خدمات مصرفية رقمية موثوقة وآمنة. وتعكس هذه الشهادة قدرة البنك على تأمين بيانات عملائه باستخدام أحدث التقنيات وضوابط الامن السيبراني، مما يعزز ثقة المتعاملين ويدعم مكانته فى القطاع المصرفي.

تسلم حسين أباظة، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة، الشهادة من المهندس/ ايمن يسرى الرئيس التنفيذى لشركة " Zerosploit" المتخصصة فى مجال الأمن السيبرانى خلال حفل رسمى أقيم بمقر البنك بحضور نخبة من قيادات البنك والعاملين بمختلف قطاعات البنك المشاركة بالمشروع مع مسئولى الشركة.

وأكد حسين أباظه أن حصول البنك على شهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يعكس التزامه المستمر بتقديم خدمات مالية متطورة وآمنة، واتباع أفضل الممارسات العالمية فى مجال أمن المعلومات، تماشيًا مع استراتيجية البنك للتحول الرقمى وتعزيز بيئة مصرفية مستدامة وآمنة. كما أشار إلى استمرار البنك فى الاستثمار بأحدث الحلول التكنولوجية لضمان حماية بيانات العملاء وتعزيز تجربة التعامل المصرفي، مع تقديم حلول مالية مبتكرة تلبى تطلعات السوق.

وأعرب ايمن يسرى عن فخره بالتعاون مع بنك القاهرة ودعمه فى تحقيق هذا الإنجاز الكبير، مؤكدًا أن الحصول على شهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يتطلب التزامًا صارمًا بأعلى معايير الأمان والامتثال، مع تنفيذ إجراءات دقيقة لحماية بيانات الدفع الإلكتروني، بما فى ذلك تطوير أنظمة آمنة، ومراقبة العمليات باستمرار، وضمان التوافق مع أحدث المعايير العالمية. وهو ما نجح بنك القاهرة فى تحقيقه بجدارة، مما يعزز مكانته كمؤسسة مالية رائدة تولى حماية بيانات عملائها أولوية قصوى.

وأوضحت هالة القصار رئيس مجموعة إدارة المخاطر ببنك القاهرة حرص البنك البالغ على تطبيق إطار عمل متكامل فى مجال الامن السيبراني، مع الالتزام بكافة الضوابط المتعلقة بالمعايير الدولية فى مجال تأمين بيانات العملاء وبيانات المؤسسة للتصدى للمخاطر السيبرانية ومخاطر التكنولوجيا بصورة استباقية وتأمين كافة المنتجات الرقمية التى يطرحها البنك لعملائه.

وأكد عمرو عشبه رئيس قطاع أمن المعلومات بالبنك أن الحصول على شهادة PCI-DSS يأتى فى إطار التزامنا الدائم بتطبيق خطة عمل متكاملة واستراتيجية واضحة فى مجال أمن المعلومات تماشياً مع اطار الامن السيبرانى للبنك المركزى المصرى والذى يتوافق مع المعايير والضوابط المطبقة دولياً لضمان استمرار تحسين ممارسات الأمن السيبرانى فى ظل التحديات الأمنية المتنامية وان النجاح فى الحصول على شهادة PCI-DSS v٤,٠,١ يعد نتاج العمل الجاد والتعاون المثمر بين قطاعات البنك المختلفة.

وجاء حصول البنك على الشهادة عقب عملية تدقيق شاملة بالتعاون مع "Zerosploit" إحدى كبرى الشركات العاملة فى مجال استشارات الامن السيبراني، والتى شملت مختلف أنظمة وتطبيقات البنك التكنولوجية، وأظهرت نتائج التدقيق التزام البنك الكامل بجميع متطلبات ومعايير PCI-DSS v٤,٠,١، مما يؤكد حرصه المستمر على تعزيز أمن المعلومات وتوفير بيئة مصرفية آمنة لعملائه.

بمساهمة 5 ملايين جنيه..

Cred تشريك رئيسى لمبادرة «مانحى الأمل العالمية»

أعلنت شركة Cred عن رعايتها الرسمية "لمبادرة مانحى الأمل العالمية " Hope Givers بمساهمة تبلغ ٥ ملايين جنيه مصري، وذلك فى إطار حرصها على دعم المبادرات الإنسانية والمجتمعية التى تُحدث أثراً ملموساً فى حياة الأفراد والمجتمعات، وفى خطوة تعكس التزامها الراسخ بالمسؤولية المجتمعية.

جاء ذلك خلال حفل التوقيع الذى أقامته Cred حيث وقع كلاً من المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذى للشركة والبطل الرياضى أنور الكمونى مؤسس مبادرة "مانحى الأمل العالمية" Hope Givers.

مبادرة "مانحى الأمل العالمية"، التى انطلقت على يد البطل الرياضى المصرى فى التس ومُحارب السرطان أنور الكمونى وتعمل فى ٢٣ حول العالم، هى مبادرة إنسانية شاملة تهدف إلى نشر الأمل، ومواجهة اليأس، وإحداث تغيير ملموس فى حياة الأفراد والمجتمعات، من خلال التركيز على العمل بخمسة محاور رئيسية تتمثل فى دعم مرضى السرطان، أصحاب الهمم، التنمية المستدامة، الرياضة والفنون، والمشاريع الإنسانية.

لا تقتصر جهود "مانحى الأمل" على التوعية فحسب، بل تسعى لإحداث تغيير حقيقى ورفع الروح المعنوية لدى الفئات الأكثر احتياجًا، من خلال تنظيم أنشطة متعددة تتضمن مجموعة من الفعاليات ترفيهية ورياضية وصحية، حملات تمكين للمرأة والطفل، مبادرات تطوعية، وأنشطة رقمية تفاعلية.

وقال المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذى لشركة Cred عن حماسه للمشاركة فى هذه المبادرة: "سعداء جدًا بالتعاون مع مبادرة"مانحى الأمل العالمية "" Hope Givers. ويغمرنى شعور بالتفاؤل الكبير بتلك الخطوة الهامة فى مسيرة الشركة لرعاية المبادرات والنشاطات المختلفة التى تدعم مختلف الشرائح من الشباب المصرى الواعد، كامتداد طبيعى لدور Credالمجتمعى وإيمانها العميق بأهمية دعم المبادرات التى تترك بصمة حقيقية فى حياة الناس.

وأضاف منصور: " نعدكم بان نبذل جميعًا قصارى جهدنا ليكون هذا التعاون مثمرًا وفعالاً وأن نساهم بحق فى تقديم كامل الرعاية للمبادرة ولكافة أنشطتها وكلى أمل فى نصنع معًا فارق حقيقى فى حياة هؤلاء الأبطال الذى استطاعوا أن يقهروا بقوة كافة الصعوبات التى واجهتهم وتمكنوا من ان يرسموا احلامهم وينشروا الأمل فى كل مكان، فنحن فخورون بدعم " مانحى الأمل، التى لا تنشر الأمل فقط، بل تصنعه."

تستهدف مبادرة "مانحى الأمل العالمية" Hope Givers فئات متنوعة من المجتمع، مثل مرضى السرطان، ذوى القدرات الخاصة، كبار السن، الأيتام، مرضى القلب، المشردين، المصابين باضطرابات نفسية، وكل من فقدوا الأمل فى تحقيق أحلامهم نتيجة صدمات أو أمراض خطيرة. هذا ما أكده البطل الرياضى أنور الكمونى معربًا عن سعادته الغامرة بالتعاون مع Cred وقال: " فخورون بهذه الخطوة الهامة فى مسيرة المبادرة، وأنا على ثقة بأن التعاون مع هذا الكيان الكبير Credبما يمتلكه من رؤية ووعى بمجتمعه سنترك بصمة واضحة ومؤثرة فى حياة كل فرد بالمبادرة وسنصنع معًا صورة جميلة لمجتمعنا ولمستقبله."

تعد Cred من أكثر شركات التطوير العقارى التى تهتم برعاية ودعم المبادرات والأنشطة الشبابية المختلفة سواء الرياضية او الفنية او الثقافية، واستطاعت خلال السنوات الماضية أن تكون بالفعل داعم وراعى للعديد من البطولات والمهرجانات، كان اخرها رعاية وتكريم ابطال مصر الفائزين بأولمبياد باريس ٢٠٢٤، لتترك بذلك بصمة حقيقة بين فئات الشباب المختلفة كراعى وداعم حقيقى لهم فى كافة خطواتهم.

NGD تتعاقد مع «برايكون للمقاولات» لتسريع وتيرة الاعمال فى «بوتاينكا»

وقعت شركة NGD للتطوير العقارى عقد مقاولات مع شركة برايكون للمقاولات احدى كبرى الشركات المصرية المتخصصة فى أعمال البناء والتشييد لتسريع وتيرة اعمال الانشاءات بمشروع بوتاينكا احد اهم مشروعات الشركة بالعاصمة الإدارية والمقام على مساحة ٢٣ فدان باجمالى استثمارات تتجاوز ٣ مليار جنيه ، وذلك فى اطار حرص الشركة على سرعة الانتهاء من مراحل المشروع.

وصرح عاصم فاضل – رئيس مجلس ادارة الشركة أن توقيع هذا الاتفاق يأتى ضمن مستهدفات الشركة للانتهاء من تنفيذ المشروع وفقا للخطط الموضوعة من قبل الشركة وتنفيذ المشروع وفقا للتصميمات والمواصفات القياسية ، لافتا إلى أن المشروع يقام على مساحة ٢٣ فداناً فى منطقة IV بالعاصمة الإدارية بجوار معظم المحاور الرئيسية والخدمات الأساسية والحيوية ويضم ١٠٠٠ وحدة سكنية بمساحات متنوعة، بالإضافة إلى مول تجارى ووحدات فندقية كاملة التشطيب .

وأضاف فاضل إلى أن الشركة تحرص دائما منذ بداية انطلاقها فى السوق المصرى على اختيار شركاء النجاح من كبرى بيوت الخبرة الهندسية والفنية والتنفيذية وذلك لضمان تنفيذ مشروعاتها وفقا لأعلى المعايير الإنشائية والفنية والتى تحافظ على القيمة والجدوى الاستثمارية الخاصة بمشروعاتها لتكون أكثر تميزا والأفضل استثمارا لكل عملائها ، مشيرا الى أن استراتيجية الشركة تعتمد فى المقام الأول على تنفيذ مشروعات عمرانية تقدم قيمة مضافة للسوق العقارى وتتماشى مع اعلى معايير الاستدامة وفى ذات الوقت تتمتع بالرفاهية والفخامة والتنوع الذى يلبى رغبة العملاء داخل مشروعاتها ، كما تعتمد الشركة أيضا على اختيار مواقع مشروعاتها بعناية فائقة والعمل بشكل مكثف على التصميمات الخاصة بالمشروعات بحرفية شديدة لاستغلال المساحات بالشكل الأمثل الذى يوفر للعميل كل مقومات الراحة والاستمتاع ، وهذا ما تحرص عليه الشركة بكل مشروعاتها وعلى رأسها مشروع بوتاينكا الذى يتمتع بكم هائل من الخدمات والمناظر الطبيعية والخلابة والتى تستحوذ على نحو ٨٠ ٪ من اجمالى مساحة المشروع .

واعرب المهندس محمد أسامة – رئيس مجلس ادارة شركة برايكون للمقاولات عن سعادته بهذا التعاون مع شركة NGD للتطوير العقارى لتنفيذ مشروع بوتاينكا مما يعكس ثقة لشركة فى مستوى وقوة اداء أعمال شركة برايكون للمقاولات مشيرا إلى أن الشركة تمتلك سابقة اعمال قوية فى تنفيذ عدد من المشروعات الخاصة والحكومية بالعاصمة الإدارية وغيرها من المناطق الحيوية وان شركة NGD تعتبر من أفضل الشركات فى مجال التطوير العقارى التى تعاقدت معها الشركة حيث يتمتع جميع قياداتها بفكر إدارى متميز وعلى قدر كبير من المسئولية والحرص على تنفيذ المشروعات الخاصة بهم وفقا لأعلى المعايير المتعلقة بالجودة والامان والاستدامة .

«ديارنا» يقدم معيشة ذكية لمتوسطى الدخل فى برج العرب

صفاء أرناؤوط

فى خطوة جديدة لتعزيز مشروعات الإسكان الموجهة لمتوسطى الدخل، أطلقت وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية مشروع ديارنا بمدينة برج العرب الجديدة، ضمن أكبر طرح سكنى تشهده مصر فى عام ٢٠٢٥. المشروع يقدم نموذجًا جديدًا للتخطيط العمرانى الذكى والمعيشة المتكاملة، مدعومًا بموقع استراتيجى وخدمات متطورة.

ويأتى هذا المشروع تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسى بتوفير سكن لائق لكافة فئات المجتمع، وخاصة شريحة متوسطى الدخل، حيث أطلقت الوزارة فى منتصف أبريل الجارى المرحلة الأولى من مشروع "ديارنا" والتى تضم ٧٠٢ وحدة سكنية كاملة التشطيب ضمن ٢٧ عمارة سكنية، تم تصميمها بمواصفات عصرية تراعى الراحة والخصوصية.

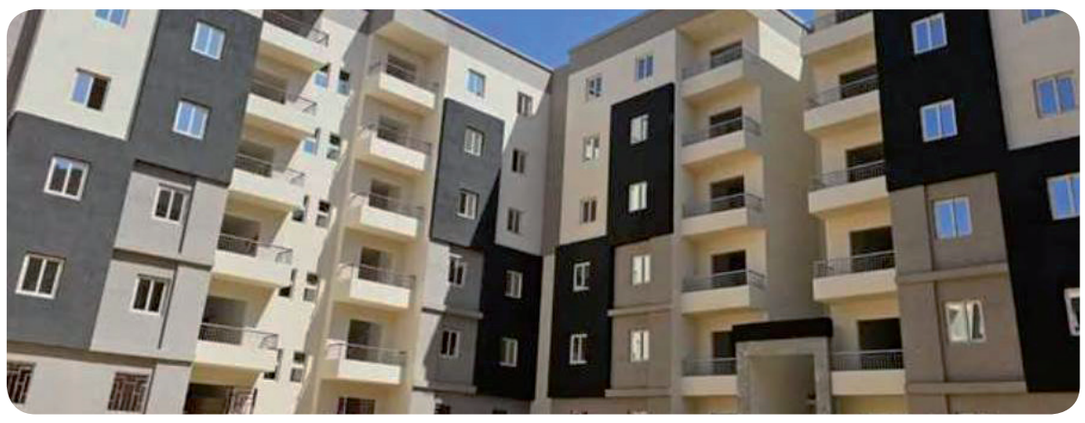

وأكد المهندس شريف الشربيني، وزير الإسكان، أن المشروع يعكس توجه الدولة نحو بناء مجتمعات عمرانية ذكية، ويعد واحدًا من أبرز المشروعات السكنية فى غرب الإسكندرية من حيث الجودة والموقع والتخطيط، مضيفًا أن "ديارنا" ليس فقط وحدات سكنية بل بيئة معيشية متكاملة تحيط بها الخدمات والمرافق الأساسية.

وأوضح المهندس سيد همام، رئيس جهاز مدينة برج العرب الجديدة، أن الموقع الاستراتيجى للمشروع يضعه بالقرب من أهم معالم المدينة، مثل نادى سموحة، الجامعة اليابانية، مدينة الأبحاث العلمية، الجامعة التكنولوجية، وجامعة سنجور، فضلًا عن قربه من مطار برج العرب، البحر المتوسط، ومدينة العلمين الجديدة.

وأشار همام إلى أن المشروع يتميز بتنوع وحداته بين الشقق الحديثة ووحدات الروف (Penthouse)، بالإضافة إلى وجود مساحات خضراء وتخطيط معمارى يحقق التوازن بين الكثافة السكانية والراحة النفسية، فى إطار بيئة مستدامة وصديقة للأسرة.

وأعلنت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بدء التقديم للحجز فى وحدات مشروع "ديارنا" فى الفترة من ١٥ أبريل وحتى ١٥ مايو ٢٠٢٥.

ويمثل المشروع فرصة حقيقية للراغبين فى تملك وحدات سكنية عالية الجودة بأسعار مناسبة، فى منطقة تشهد تطورًا عمرانيًا ونموًا ملحوظًا، مما يجعله خيارًا استثماريًا ومعيشيًا واعدًا فى غرب الإسكندرية

إطلاق المرحلة الثانية من مشروع «هايد بارك سنترال» باستثمارات 82 مليار جنيه

أعلنت شركة هايد بارك العقارية للتطوير-إحدى كبرى شركات التطوير العقارى فى مصر- عن إطلاق المرحلة الثانية من مشروع «هايد بارك سنترال» بالتجمع السادس بمدينة القاهرة الجديدة، وتضم هذه المرحلة طرح وحدات الشقق السكنية بمساحات متنوعة تلبى احتياجات شريحة واسعة من العملاء.

يأتى هذا الطرح، بعد نجاح المرحلة الأولى من مشروع «هايد بارك سنترال»، فى تحقيق مبيعات ضخمة خلال وقت قياسى من طرحها للحجز، مما يعكس حجم الإقبال المتزايد على مشروعات «هايد بارك» لثقة العملاء فى جودة المنتج العقارى المقدم، والعائد الاستثمارى المرتفع من شرائها.

كما يأتى ذلك تماشيًا مع الخطة الاستثمارية لشركة هايد بارك العقارية للتطوير خلال عام ٢٠٢٥، والتى تتضمن طرح وحدات جديدة بمشروعاتها القائمة ودراسة فرص استثمارية جديدة لتلبية الطلب المرتفع على مشروعات الشركة، واستكمالًا لجهود «هايد بارك» فى المساهمة فى تحقيق التنمية العمرانية بالمدن الجديدة عبر إنشاء مشروعات سكنية متكاملة الخدمات.

وتعليقًا على الطرح، قال المهندس أمين سراج العضو المنتدب لشركة هايد بارك العقارية للتطوير: «نمضى قدمًا فى تنفيذ خطتنا الاستثمارية لعام ٢٠٢٥ بالتوسع فى الحصول على أراضى جديدة لزيادة حجم محفظة الشركة من الأراضى وطرح المزيد من المشروعات. وقد اخترنا الحصول على أرض جديدة بالتجمع السادس، لما تتميز به هذه المنطقة من مستقبل عقارى واعد فى ظل ما تضمه من بنية تحتية متطورة وقربها من خدمات عامة وحيوية والعاصمة الإدارية الجديدة، بالإضافة إلى تعزيز مكانة الشركة كأحد أبرز المطورين فى شرق القاهرة واستكمال مسيرة نجاحاتنا التى بدأت بمشروع هايد بارك القاهرة الجديدة».

أشار «سراج»، إلى نجاح طرح المرحلة الأولى من مشروع هايد بارك سنترال، رغم المنافسة القوية بمنطقة التجمع السادس، يعكس ثقة العملاء فى مشروعات الشركة وما تقدمه من تجربة سكنية متكاملة الخدمات تلبى احتياجات السكان وبتصميمات عصرية للوحدات تتماشى مع احتياجاتهم الحالية والمستقبلية، مضيفًا أن الشركة تعمل جاهدة على الانتهاء من كافة التراخيص المطلوبة للبدء فى الأعمال الإنشائية للمشروع مطلع العام المقبل، لتسليم الوحدات فى المواعيد المتفق عليها، لتعزيز مستويات رضاء عملائنا.

ويعد مشروع «هايد بارك سنترال» ثانى مشروعات شركة هايد بارك العقارية للتطوير، فى شرق القاهرة، ويمتد المشروع على مساحة ٢٢٠ فدانًا، بإجمالى استثمارات تصل إلى ٨٢ مليار جنيه، مما يعزز من مكانة «هايد بارك» كأحد أبرز المطورين العقاريين فى جمهورية مصر العربية.

«فاليو ميديكال سيتى» أول مدينة طبية متكاملة بشرق القاهرة

أعلنت فاليو للتطوير العقارى عن إطلاق مشروعها الطبى الرائد Value Medical City "فاليو ميديكال سيتي" (VMC)، أول مدينة طبية متكاملة فى شرق القاهرة، باستثمارات ضخمة، فى خطوة استراتيجية لتعزيز خدمات الرعاية الصحية فى المنطقة.

ويقع المشروع فى موقع استراتيجى محورى يربط بين مدينة الشروق، ومدينتي، ومدينة بدر، ومدينة المستقبل والعاصمة الإدارية، مما يجعله مركزًا طبيًا حيويًا يخدم عددًا كبيرًا من سكان شرق القاهرة والمناطق المجاورة.

تبلغ مساحة المرافق الطبية والعيادات والمستشفيات فى المشروع أكثر من ٥٠ ألف متر مربع، مصممة بأحدث المعايير العالمية، لتوفر بيئة طبية مثالية تجمع بين الكفاءة، الجودة، وسهولة الوصول.

وفى إطار سعيها لضمان تقديم أفضل مستوى من الخدمات الطبية، أبرمت شركة فاليو شراكات استراتيجية مع كيانات طبية رائدة، من بينها المستشفى البريطانى وشركة Egypt Healthcare Facilities Services (EHFS))، الرائدة فى إدارة وتشغيل المنشآت الطبية، مما يضيف قيمة كبيرة للمشروع ويضمن استدامة تشغيله بكفاءة عالية.

يتم تنفيذ مشروع "فاليو ميديكال سيتي" على ثلاث مراحل: بدأت المرحلة الأولى بالفعل على أرض الواقع، مع التزام الشركة بإكمال كافة المراحل الثلاث خلال ثلاث سنوات، ليتم تسليم المشروع بالكامل خلال عام ٢٠٢٨ .

كما يوفر المشروع وحدات بمساحات متنوعة تناسب جميع التخصصات الطبية، مع أنظمة سداد مرنة وأقساط تمتد لعدة سنوات .

أكد حازم النصيرى ، عضو مجلس اداره شركة فاليو للتطوير العقاري، أن المشروع يمثل إضافة نوعية للقطاع الصحى فى شرق القاهرة، حيث يلبى احتياجات مُلحة لسكان هذه المناطق من خلال تقديم خدمات رعاية صحية عالية الجودة دون الحاجة للانتقال لمسافات بعيدة.

وأضاف أن الدراسات والأبحاث أكدت وجود فجوة كبيرة فى تقديم الخدمات الطبية بهذه المناطق، وهو ما دفع فاليو لتصميم مشروع متكامل يلبى هذه الاحتياجات ويواكب أعلى معايير الرعاية الصحية العالمية.

من جانبه، أوضح أحمد زناتي، رئيس قطاع التسويق بشركة فاليو للتطوير العقاري، أن الشراكة مع كيانات كبرى مثل EHFS تمنح المشروع ميزة تنافسية قوية، عبر توفير منظومة تشغيل احترافية تضمن استمرارية وجودة الخدمات المقدمة للمرضى والأطباء على حد سواء.

تستند فاليو للتطوير العقارى إلى سجل قوى فى السوق المصري، حيث قدمت خلال أكثر من ١٥ عامًا العديد من المشروعات الناجحة، منها: تاون سنتر الشروق ، فاليو مول الشروق ، فاليو مول القاهرة الجديدة ، V-Terrace ، Maadi V ، The square ، V Mall زهراء المعادى وغيرها من المشروعات السكنية والتجارية المرموقة.

وتؤكد شركة فاليو من خلال هذا المشروع الجديد التزامها الراسخ بتقديم مشروعات عالية الجودة تعزز من ثقة الشركاء والعملاء، وترسخ مكانتها كأحد أبرز مطورى المشروعات العقارية المتخصصة فى مصر.

اقتراب إلغائها ينشط حركة التداول ويجذب استثمارات جديدة..

البورصة تتأهب للتخلص من كابوس «ضريبة الأرباح»

كتبت- حنان محمد:

تعتبر قضية ضريبة الأرباح الرأسمالية فى البورصة المصرية مسألة قديمة متجددة، باستمرار تثير القلق وعدم اليقين لدى المستثمرين وهذه المسألة ليست وليدة اللحظة بل يتم تداول الحديث حول إلغائها أوتأجيلها وذلك منذ فترة زمنية طويلة.

واستعرض خبراء سوق المال فى حديثهم لـ «البورصجية»، توقعاتهم لمصير هذه الضريبة، وتأثير ذلك على سوق المال فى حال إلغائها، حيث من المتوقع أن يكون هناك قرارًا من لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب بإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية خلال الفترة المقبلة كحافز للاستثمار الغير مباشر.

وقال حسام عيد خبير سوق المال، أن ضريبة الأرباح الرأسمالية تعتبر من التحديات التى واجهتها البورصة المصرية منذ إقرارها عام ٢٠١٤ والتى تم تأجيلها عدة مرات لصعوبة تطبيقها أو إصدار لائحة تنفيذية لبدء العمل بها.

وأضاف أنه عند تجديد الحديث عن تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية يكون له تأثير سلبى على أداء مؤشرات البورصة المصرية والذى ترتب عليه خروج بعض رؤوس الأموال المستثمرة من المستهدفين من تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية الأمر الذى دفع المؤشرات الرئيسية نحو الهبوط.

وأشار إلى أن هذا الأمر يؤكد أن تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية له تأثير سلبى كبير على أداء مؤشرات البورصة المصرية ودفعها نحو التخلى عن مكاسبها التى حققتها خلال الفترة الأخيرة، خاصًة أن البورصة المصرية خلال الفترة الراهنة تحتاج إلى المزيد من المحفزات سواء محفزات ضريبية أو محفزات لقيد الشركات الجديدة، حيث لا يوجد بالأسواق المحيطة ما يسمى بضريبة الأرباح الرأسمالية.

وأكد أن تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية أمر سلبى على أداء مؤشرات البورصة المصرية ومن معوقات الاستثمار ويجب شطب كلمة ضريبة من قاموس البورصة المصرية والعودة إلى تطبيق ضريبة الدمغة المستقطعة من العمليات المنفذة مرة أخرى.

وشدد على أنه يجب حسم أمر إلغاء تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية وعدم تأجيلها وذلك بعد إهدار ما يقرب من ٦ مليارات جنيه وهى الحصيلة المتوقعة من تطبيق ضريبة الدمغة خلال عام ٢٠٢٣، وذلك بعد التوقف عن تحصيلها مع تأجيل تطبيق ضريبة الأرباح الرأسمالية مما يؤكد ضرورة حسم أمر ضريبة الأرباح الرأسمالية سواء بالإلغاء أو التطبيق.

وتوقع أن يؤدى قرار من لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب المتوقع بإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية إلى مزيد من التدفقات النقدية بالأسهم وزيادة أعداد المستثمرين وهو أيضا الضامن الوحيد لاستدامة الأداء الإيجابى والصعود لجميع المؤشرات وزيادة عمق مساهمة القطاع المالى الغير مصرفى فى الاقتصاد المصري.

وأوضح محمد سعيد خبير سوق المال أن ضريبة الأرباح الرأسمالية ستضر بالسوق أكثر مما تفيده فتشهد البورصة المصرية موجات بيع عنيفة على أثرها وهو ما كان يؤدى إلى تأجيل التطبيق لفترة لاحقة وهذا بحد ذاته خلق حالة من عدم الاستقرار فى سياسة التعامل مع سوق المال.

وأكد أن العديد من الخبراء والمستثمرين يدركوا أن تطبيق هذه الضريبة بالشكل المقترح قد يؤدى إلى انخفاض كبير فى السيولة بالسوق وتراجع فى حركة التداولات وهذا أمر طبيعى فالمستثمر سيفكر ألف مرة قبل بيع ورقة مالية كى يتجنب دفع ضريبة على الربح الرأسمالى الذى حققه حتى لو كان فى حاجة لهذه السيولة أو رأى فرصة استثمارية أفضل فى مكان آخر.

ورأى أن هذه الضريبة قد تشكل عبئًا على صغار المستثمرين وإن طريقة حسابها وتحصيلها قد تكون معقدة وتزيد التكاليف على شركات الوساطة والمستثمرين على حد سواء إلى جانب ذلك يراها البعض نوعًا من الازدواج الضريبى فالشركة المستثمر فيها تدفع الضرائب على أرباحها بالفعل، وبالتالى فالمستثمر كشريك فى هذه الشركة يأخذ نصيبه من هذه الأرباح ثم يعود ليدفع عليها ضريبة أخرى إذا قرر بيع أسهمه بربح.

وأكد أن تطبيق الضريبة لو تم فى توقيت أو بتفاصيل يراها السوق غير مناسبة سيكون تأثيره بالغ السلبية أى قد نشهد تراجعًا كبيرًا فى أحجام التداول، وقد يؤدى ذلك أيضا إلى عزوف الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية عن السوق المصرى بحثا عن أسواق أخرى الضرائب فيها أقل أو البيئة الاستثمارية فيها أكثر وضوحا واستقرارا وهذا بالتأكيد سيؤثر على تقييمات الأسهم وجاذبية السوق بشكل عام.

وأشار إلى أنه على النقيض تماما لو اتخذت الحكومة قرارًا واضحًا وحاسما بإلغاء هذه الضريبة تماما بشكل يبعث برسالة طمأنينة للمستثمرين فقد يكون لذلك تأثير إيجابى للغاية على السوق أى قد نشهد زيادة كبيرة فى الثقة وقد تنشط حركة التداول ويتم جذب استثمارات جديدة وكل هذا سيصب فى مصلحة نمو وتطور البورصة المصرية كونها أداة هامة للشركات فى جمع التمويل و للمدخرين فى الاستثمار.

وقال إن الأمر بات أقرب للحسم بعد شهور طويلة من الجدل والتجاذب بين الحكومة والمستثمرين فالحكومة بالفعل بصدد إعداد تعديل تشريعى لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة حتى لو تطلب ذلك العودة مجددا لضريبة الدمغة، والتى تعد أبسط وأقل عبئًا على المستثمرين.

وأكد أن هذا يأتى فى إطار خطة أوسع لتنشيط سوق المال وتحسين مناخ الاستثمار فى مصر خاصة مع نية الدولة طرح شركات حكومية وأخرى تابعة للقوات المسلحة فى البورصة بهدف جذب السيولة وزيادة مشاركة القطاع الخاص فى الاقتصاد.

إقبال آسيوى وترقب أوروبى..

«ترامب» يضيق الخناق.. اتفاق تجارى أو معركة اقتصادية

كتب- محمود نبيل:

لم يترك الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الكثير من الخيارات أمام الدول التى فرض على وارداتها للسوق الأمريكية رسومًا جمركية جديدة، تحد من قدرتها على الانتشار وترفع أسعارها أمام البضائع المحلية فى الولايات المتحدة، لتجد هذه البلدان نفسها أمام طريقين لا ثالث لهما، إما أن تدخل فى معركة اقتصادية على غرار الصين، وإما أن تتوصل لاتفاق تجارى مع إدارة ترامب.

وانخرط عدد من البلدان فى مفاوضات مباشرة مع الإدارة الأمريكية، للوصول إلى صيغة توافقية يمكن للطرفين من خلالها تحقيق استفادة على مستوى تدفق بضائعه للبلد الآخر.

وكانت الهند أولى البلدان التى تقترب من التوصل لاتفاق تجارى مع الإدارة الأمريكية، إذ خاض فريق من مسؤوليها، برئاسة كبير المفاوضين راجيش أجراوال، جولات من المفاوضات المكثفة مع الجانب الأمريكي، تضمنت نقاشات بشأن خارطة طريق لاتفاق تجارى ثنائى متعدد القطاعات ومربح للطرفين خلال الربع الأخير من العام الجاري.

وأشارت الهند إلى إمكانية تحقيق «مكاسب مبكرة متبادلة» فى مفاوضاتها مع الولايات المتحدة، مع اقتراب البلدين من إبرام أول دفعة من اتفاق تجارى بحلول خريف هذا العام.

وحسب وكالة بلومبرج الأمريكية، تشير التجارب السابقة إلى أن إبرام صفقات تجارية شاملة يستغرق أشهرًا عديدة، إن لم يكن سنوات، وهوما ليس فى مصلحة دول مثل كوريا الجنوبية واليابان والهند؛ لأن شحناتها إلى الولايات المتحدة تواجه رسومًا جمركية ترتفع إلى ما يقرب من ٢٥٪ فى ما يزيد قليلًا عن شهرين، فيما تواجه فيتنام رسومًا جمركية بنسبة ٤٦٪، وتايلاند بنسبة ٣٦٪.

وبدا الأكثر ترجيحًا لهذه الدول، هو التوصل لاتفاقيات مؤقتة أصغر حجمًا تهدف إلى درء عودة فرض الرسوم الجمركية الأمريكية الأكثر صرامة قبل انتهاء فترة السماح البالغة ٩٠ يومًا فى أوائل يوليو.

ومع استمرار تعثر المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين، ومسار أسرع لاقتصادات آسيوية رئيسية أخرى، لا يزال شركاء الولايات المتحدة التجاريون فى أمريكا الشمالية وأوروبا يحاولون فهم المعايير الأساسية، والتى تشمل نطاق المحادثات ومن يدير السياسة التجارية فى واشنطن، مع ازدياد قلقهم بشأن السرعة.

وخلص مسؤولو الاتحاد الأوروبى من مناقشاتهم الأولية فى واشنطن منتصف أبريل إلى أنه لا مجال للتفاوض على إلغاء ضريبة الـ ١٠٪، وأن الولايات المتحدة قد تضاعفها إلى ما يُسمى بالمستوى المُتبادل إذا لم يُحرز أى تقدم عند انتهاء فترة السماح البالغة ٩٠ يومًا.

وقد يدفع ذلك بروكسل إلى اتخاذ إجراءات انتقامية، بما فى ذلك فرض رسوم جمركية مضادة على حماية ترامب لواردات الصلب والألومنيوم بنسبة ٢٥٪، بالإضافة إلى فرض قيود على الصادرات إلى الولايات المتحدة.

المملكة المتحدة على وشك تثبيت تعريفة جمركية عند حد أدنى ١٠٪، ولا يبدو أنها فى عجلة من أمرها.

ومن بين الدول الأوروبية، سارعت سويسرا إلى تسريع تطبيق الرسوم الجمركية، إذ تخضع سلعها لرسوم جمركية بنسبة ٣١٪. وأعلنت الحكومة السويسرية أنها واحدة من ١٥ دولة ستحصل على "معاملة تفضيلية نوعًا ما"، بعد موافقتها على مفاوضات الرسوم الجمركية مع إدارة ترامب.

ومن شأن هذه الاتفاقيات، أن تسمح لدونالد ترامب بالترويج لنجاح سريع فى سياسته التجارية، والتى ستكون قد فرضت على العديد من البلدان الدخول فى مفاوضات مباشرة، بما يضمن للولايات المتحدة أن تطرأ تغييرات على النمط الحالى للتجارة مع هذه الدول.

مع خفض أسعار الفائدة..

«فلوس الشهادات» من حظ الأسهم

كتب- محمد ربيع:

مع خفض البنك المركزى المصرى أسعار الفائدة بواقع ٢,٢٥٪، تنتظر البورصة المصرية حالة من النشاط خلال الأسابيع المقبلة، خاصة مع وصف خبراء أسواق المال، أن هذه الخطوة هى بداية دورة تيسير نقدى جديدة، قد تعيد السيولة إلى سوق المال بعد سنوات من تفضيل أدوات الدين ذات العائد المرتفع، وستؤثر إيجابيًا على مؤشر «إيجى إكس ٣٠» الذى يتوقع أن يصل إلى ٣٦ ألف نقطة فى النصف الأول من عام ٢٠٢٥.

وتوقع الخبراء، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن يشجع قرار البنك المركزى بخفض الفائدة المستثمرين للتوجه نحو البورصة من أجل تحقيق عائد أعلى مقارنة بالبنوك، متوقعين ارتفاع حجم الاستثمار فى البورصة وانتعاش نشاطها خلال الفترة المقبلة مع تغيير بعض العملاء لوجهاتهم الاستثمارية من الشهادات للأدوات الاستثمارية الأخرى مثل البورصة والذهب والعقارات.

أفضل أدوات الاستثمار

وأكد محمد سعيد، خبير أسواق المال، أن البورصة من أفضل الأدوات الاستثمارية التى تمتلك فرصة جيدة لجذب حصة كبيرة من مدخرات البنوك بعد خفض الفائدة، متوقعًا ارتفاع معدلات السيولة بسوق المال بعد خفض فائدة شهادات الادخار، وخاصة مع الأخبار الاقتصادية الإيجابية كتراجع الدين واقتراب تنفيذ طروحات حكومية جديدة، وتحسن مؤشر مدير المشتريات إلى جانب انخفاض التضخم.

وعدّد «سعيد»، مزايا الاستثمار فى البورصة المصرية لما توفره من تنوع استثمارى سواء فى أسهم العقارات أو التكنولوجيا أو البنوك وغيرها، لافتًا إلى أن اتجاه الحكومة لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على البورصة سيعزز إقبال المستثمرين عليها، ويضمن جذب شريحة أكبر من السيولة.

ورأى خبير أسواق المال، أن قرار خفض الفائدة سينعكس إيجابيًا على مؤشرات البورصة المصرية، وتوقع تحسّن أداء السوق خلال الفترة المقبلة، بدعم من السيولة التى ستنتقل من أدوات الدخل الثابت إلى الأسهم، والتشجيع على تنفيذ طروحات جديدة فى السوق، خاصة مع توقعات بمزيد من التخفيضات فى أسعار الفائدة خلال الربعين الثالث والرابع من العام الجاري.

تحفيز الطروحات الجديدة

فيما أكد سامح هلال، خبير أسواق المال، أن زيادة أحجام التداول داخل السوق بفعل انخفاض أسعار الفائدة، سيؤدى إلى توجه المستثمرين إلى أسهم النمو والتوزيعات طويلة الأجل، وتحفيز الطروحات الجديدة مع ارتفاع القيم العادلة للأسهم، مشيرًا إلى أن يؤدى خفض الفائدة إلى ارتفاع المؤشر الرئيسى «إيجى إكس ٣٠» نحو مستويات تاريخية خلال الفترة القليلة المقبلة.

وتوقع «هلال»، أن خفض الفائدة قد لا يكون كافيًا لإحداث تحوّل كبير على المدى القصير، خاصة وأن التأثير سيكون ملموسًا على تقييمات الشركات، مضيفًا أنه إذا حدثت ارتفاعات فإنها قد تكون ردة فعل سريعة، خاصة أن التقلبات والتحديات الاقتصادية لا زالت صاحبة الكلمة العليا فى أداء الأسواق.

واعتبر خبير أسواق المال، أن الخفض الأخير يمهّد لانخفاض أسعار الفائدة إلى ما دون ٢٠٪، ما يشكّل بيئة مواتية لتحقق مؤشرات البورصة مستويات قياسية، خاصة وأن القطاع العقارى سيكون المستفيد الأكبر نتيجة انخفاض تكاليف التمويل، متوقعًا أن يرتفع مؤشر «إيجى إكس ٣٠» ليصل إلى ٣٦ ألف نقطة فى النصف الأول من عام ٢٠٢٥، بدعم من الاستقرار السياسي، وتدفّق الاستثمارات الأجنبية.

البديل الأمثل للاستثمار

ورأى حسام عيد، خبير أسواق المال، أن خفض أسعار الفائدة يعد من أبرز المحفزات التى ينتظرها مستثمرو البورصة، لتأثيره المباشر فى تقليل جاذبية أدوات الدين وتحفيز السيولة للاتجاه نحو الأسهم، مؤكدًا أن انتعاش السوق مرهون بحالة الحذر الناتجة عن عدم استقرار المشهد الجيوسياسى واحتدام الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وشدد «عيد» على أن توقيت قرار خفض أسعار الفائدة مثالي، لا سيما فى ظل استمرار التوترات الجيوسياسية فى المنطقة والحرب التجارية بين الصين وأمريكا التى تحمل بين طياتها العديد من التداعيات السلبية التى تفرض وطأتها على الأسواق المالية كافة، مشيرًا إلى أن سعر الفائدة يتناسب عكسيًا مع البورصة، ولذلك فإن تأثير خفض الفائدة على سوق المال بشكل عام هو تأثير إيجابى لأنه يدفع عجلة الاستثمارات ويشجع الشركات على التوسع من خلال تقليل تكلفة التمويل اللازمة لذلك.

وأشار خبير أسواق المال، إلى أن تحفيز الاستثمار فى البورصة لا يتوقف على خفض أسعار الفائدة فقط، بل يتطلب قرارات أكثر جذرية، على رأسها إلغاء الضرائب المفروضة على السوق المحلي، خاصة فى ظل أن الأسواق العالمية والمجاورة لا تطبق ضرائب على تداولات الأوراق المالية، مما يجعل البيئة الاستثمارية فى مصر أقل تنافسية، خاصة وأنها البديل الأمثل للاستثمار فى ظل أدائها الجيد الحالي.

5 قرارات كارثية هزت الإدارة الأمريكية والعالم..

حصاد 100 يوم على حكم ترامب

كتبت: دعاء سيد

خلال حملته الرئاسية العام الماضي، كرّر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب باستمرار عزمه على إحداث تغيير جذرى بمجرد عودته إلى البيت الأبيض، إلا أنه لم يتوقع أحدًا أن يحدث ذلك بهذه السرعة.

وخلال الأشهر الماضية، استخدم ترامب سلطته بطريقة لم يسبق إليها سوى قلّة من أسلافه وامتدّت موجة قراراته التنفيذية إلى كل ركن من أركان الحياة الأمريكية.

ورصدت هيئة الإذاعة البريطانية «بي.بي.سي» خمس نقاط تحولية فى أول مئة يوم من رئاسة ترامب والتى هزت الولايات المتحدة وبعضها كان له تأثيرات على الدول الأخرى أيضًا، ويرصدها «البوصجية» على النحو التالي:

السلطة الرئاسية

بعد ثلاثة أسابيع من بدء الولاية الجديدة، كتب نائب الرئيس، جيه دى فانس، تسع كلمات أشارت إلى استراتيجية شكّلت منذ ذلك الحين الولاية الثانية لإدارة ترامب، حيث أشار إلى أنه لا يُسمح للقضاة بالسيطرة على السلطة التنفيذية الشرعية.

وفى خضمّ الضجة الإعلامية التى أعقبت ذلك، اصطفّ الخبراء القانونيون لتحدى هذا الادعاء، مشيرين إلى أنه للمحاكم سلطة مراجعة وإبطال أى إجراء حكومى تعتقد أنه ينتهك دستور الولايات المتحدة، ومثّلت كلمات فانس تحديًا صارخًا للسلطة القضائية.

التخفيضات الحكومية

تعهد الملياردير إيلون ماسك، الذى يرأس وزارة الكفاءة الحكومية، خفض تريليونات الدولارات من الحكومة الفيدرالية، وبالفعل أرسل ماسك عملاءه إلى جميع أنحاء الحكومة الفيدرالية، سعيًا للوصول إلى قواعد بيانات حكومية حساسة وتحديد البرامج التى يجب تقليصها.

وبالرغم من أنه لم يحقق وعده حتى الآن، إلا أن تخفيضاته أدت إلى تقليص كبير فى عشرات الوكالات والوزارات، بما فى ذلك إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومحاولة تفكيك وزارة التعليم، وأثارت محاولاته غضب الأمريكيين.

وأعرب الكثيرون عن مخاوفهم من أن تؤثر هذه التخفيضات سلبًا على البرامج الحكومية الشائعة، مثل خطط تقاعد الضمان الاجتماعي، ومزايا المحاربين القدامى، وتغطية التأمين الصحى للفقراء وكبار السن.

وفى حال عدم خفض هذه البرامج، فإن التخفيضات الضريبية الشاملة التى وعد بها ترامب ستزيد من حجم الدين الحكومى الأمريكي، وتعرض الرخاء الاقتصادى للبلاد إلى الخطر.

الرسوم الجمركية

فى مطلع إبريل، أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب فرض رسوم شاملة على الواردات الأمريكية وفقا لقاعدة المعاملة بالمثل مع مختلف دول العالم، بهدف دعم قطاع التصنيع فى الولايات المتحدة.

وعلى الفور، تأثر مؤشر «ستاندرد آند بورز ٥٠» لأكبر الشركات المدرجة فى الولايات المتحدة بشدة، ورغم تراجع البيت الأبيض عن بعض أعلى الرسوم الجمركية، إلا أنه لم يتعافى تمامًا منذ ذلك الحين.

وانخفضت سوق الأسهم الأمريكية بشكل حاد بعد إعلان ترامب، حيث أصبحت التكاليف الاقتصادية، واضحة بشكل مؤلم وحذر بنك الاحتياطى الفيدرالى وخبراء اقتصاديين، من أن خطة ترامب ستؤدى إلى انكماش النمو الاقتصادي، وربما تؤدى إلى ركود اقتصادي.

الهجرة

كان الموقف المتشدد تجاه الهجرة، ركيزةً أساسيةً فى حملة إعادة انتخاب ترامب، وقد استخدم الرئيس سلطاته التنفيذية الواسعة للوفاء بهذا الوعد.

وبالرغم من أن عمليات عبور الحدود غير القانونية انخفضت فى نهاية رئاسة بايدن، إلا أنها أصبحت الآن عند أدنى مستوى شهرى لها منذ أكثر من أربع سنوات.

الحرب على المؤسسات

شن ترامب صدامًا مع الأوساط الأكاديمية والإعلامية والشركات، وصادر الرئيس الأمريكى ومسؤولوه مليارات الدولارات من الإنفاق الفيدرالى أو هددوا بحجبها.

فى ٢١ أبريل، قرر رئيس جامعة هارفارد، آلان جاربر، مواجهة البيت الأبيض وجهاً لوجه، حيث أعلن عن رفع دعوى قضائية طعناً فى قرار إدارة ترامب تجميد مليارات الدولارات من المنح الفيدرالية، وقال إنها محاولة غير قانونية لفرض سيطرة غير مسبوقة وغير لائقة على عمليات هارفارد.

واستخدم ترامب حجب العقود الفيدرالية كوسيلة للضغط على شركات المحاماة لتجنيد وتمثيل المزيد من المحافظين، واستجابت بعض الشركات بعرض ملايين الدولارات على إدارة ترامب كخدمات قانونية مجانية، بينما رفعت شركتان دعوى قضائية تطعن فى دستورية عقوبات الإدارة.

وطالت الحرب المؤسسات الإعلامية أيضًا، حيث أدت دعوى تشهير رفعها ترامب ضد قناة ABC News إلى مساهمة الشركة الإعلامية بمبلغ ١٥ مليون دولار لمؤسسة ترامب الرئاسية.

فى المقابل، لم ترضخ وكالة «أسوشيتد برس» لضغوط الإدارة لقبول تغيير خليج المكسيك إلى «خليج أمريكا»، على الرغم من جهود البيت الأبيض لمنعها من تغطية أخبار الرئيس.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

4-5 -2025
NO.359

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

من دار الأيتام إلى الإرهاب..

«يا غايب».. قصة مؤلمة لمسيرة «فضل شاكر»

كتبت: كريمة سلام

بكلمات مؤثرة ودموع صادقة، عاد الفنان اللبنانى فضل شاكر ليتصدر عناوين المشهد الفني، فى خطوة فنية مثيرة للجدل ومليئة بالاعترافات، حيث يستعد للظهور فى عمل وثائقى مرتقب؛ ليسرد بنفسه محطات مؤلمة ومثيرة من سيرته الشخصية والمهنية.

العمل الذى يتناول سيرته الذاتية، أطلق إعلانه الترويجى منذ أيام، أثار تفاعلاً واسعًا على منصات التواصل الاجتماعي، خاصة مع ظهور شاكر وهو يبكى متحدثًا عن الوجع والحرمان والتخلى الذى مرّ به فى مراحل مختلفة من حياته.

يتحدث شاكر عن ملامح رحلته فى الإعلان الذى حظي بتفاعل كبير على منصات التواصل الاجتماعي، قائلا: «صرت مشهورًا وغنيت على أكبر مسارح العالم.. كانت من أجمل أيام حياتي».

وتدور القصة خلال ٩ حلقات درامية تحمل كل واحدة اسم أغنية من أغانيه، حول صحفية تغوص فى ماضى فضل شاكر للبحث عن إجابات حول تحوّله المثير للجدل، من نجم غنائى بارز إلى شخصية شغلت الأوساط الإعلامية بقراراتها وانتماءاتها السياسية.

العمل الوثائقى – الذى يحمل عنوان «يا غايب»، المستوحى من أشهر أغانيه، التى كانت علامة فارقة فى مسيرته الفنية - يسير فى خطين متوازيين خط درامى وخط فلاش باك تمثيلي، إذ يقدم حكاية كاملة ترويها الدراما والواقع معًا عبر منصة «شاهد».

شهدت مسيرة فضل شاكر محطات مثيرة، بداية من سنوات قضاها طفلاً فى دار أيتام رغم وجود والديه، مرورًا بغنائه فى الأفراح الشعبية، وأحلام صغيرة تتحول إلى شهرة واسعة، ثم أزمات الإنتاج والعقود الغامضة، حتى لحظة الانطلاق الكبير مع أغنية «يا غايب».

تورط مع الجماعات المسلحة، حيث اعتزل الفن عام ٢٠١٢، وأعلن دعوته للقتال فى سوريا. ومن ثم تم اتهامه بالمشاركة فى أحداث «عبرا» بلبنان عام ٢٠١٣، وحكم عليه بالسجن ٢٢ عامًا غيابيًا عام ٢٠٢٠.

عام ٢٠١٩ عاد «فضل» من جديد عبر «يوتيوب»، بأغنيات حققت ملايين المشاهدات، منها: «بتوحشيني»، «غيب»، وعمل على تجديد التعاون مع شركة روتانا عام ٢٠٢٢ بإصدار ألبوم جديد، تصدرته أغنية «بجامل ناس»، وكانت آخر أعماله الغنائية أغنية «هوى الجنوب» التى صدرت فى أبريل ٢٠٢٥.

«مونديال الأندية» التعويض الوحيد..

الأهلى يخسر 9 ملايين دولار بسبب «وداع إفريقيا»

كتب – حسام نبوي

خسائر بالجملة تعرض لها النادى الأهلى بخروج الفريق الأول لكرة القدم بالنادى من المنافسة على لقب دورى أبطال إفريقيا هذا الموسم، ووداع البطولة من الدور نصف النهائى ، وخسائر الأهلى من الوداع الحزين للبطولة القارية، لم تقتصر على الخسائر الفنية والمعنوية فقط بل أيضا كانت خسائر مادية كبيرة .

الأهلى كان على بُعد خطوة واحدة من التأهل للنهائي، حيث يحصل المتأهل على ٤ ملايين دولار على الأقل كمكافأة التأهل للنهائى (أى ما يعادل حوالى ١٩٠ مليون جنيه مصري).

وفى حال التتويج، ترتفع المكافأة إلى ٤,٥ – ٥ ملايين دولار.

خروج الأهلى حرمه من هذه العوائد، وهو ما يُعد ضربة كبيرة، خاصة فى ظل التكاليف المرتفعة لإدارة فريق بحجم الأهلى واحتياجاته المستمرة للتدعيم

ومن الخسائر التى تعرض لها النادى الأهلى أيضا ، خسائر المشاركة فى كأس السوبر الإفريقي، فعدم الفوز بدورى الأبطال حرم الأهلى من المشاركة فى كأس السوبر الإفريقي، مما يعنى خسارة محتملة لمكافأة مالية تُقدر بـ٣٠٠,٠٠٠ دولار.

وبكل تأكيد هذه الخسائر تُعتبر مؤثرة على عدة مستويات داخل النادي، وخصوصًا فيما يتعلق بالصفقات المنتظرة وتجهيز الفريق لـ بطولة كأس العالم للأندية المقبلة.

الخسائر المعنوية والفنية

من أهم الخسائر المعنوية والفنية التى تعرض لها الأهلى هوة غيابه عن النهائى بعدما كان طرفاً أساسياً فى النهائى القارى على مدار خمسة نسخ متتالية ، وكان الأهلى على بعد خطوة من تحقيق رقم قياسى جديد بالتواجد فى النهائى للمرة السادسة على التوالى ، كما أن هذا الخروج أفقده ضمان المشاركة فى النسخة المقبلة كبطل للقارة ، وأثر على سمعة الأهلى القارية كأحد أكبر الأندية الإفريقية بالاضافة الى التأثير على معنويات اللاعبين ، مما قد ينعكس على أداء الفريق فى البطولات المحلية والدولية الأخرى ، بالاضافة إلى الانتقادات الكثيرة التى طالت الفريق من قبل جماهيره التى كانت تطمح للفوز باللقب القارى .

تغييرات جذرية

وبدأت إدارة النادى ثورة التصحيح سريعاً بعد الخروج الإفريقى وقامت بتغييرات جذرية على الإدارة الفنية للفريق فى خطوة نحو التصحيح وترتيب الأوراق وإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعى مرة أخرى حيث تسبب زلزال الخروج من إفريقيا فى إتخاذ مجلس إدارة النادى لقرارات عديدة منها رحيل السويسرى مارسيل كولر المدير الفنى للفريق، و سامى قمصان، مدرب الفريق ، ومحمد رمضان المدير الرياضى بالنادى .

وتعيين محمد يوسف مديراً رياضياً بالنادي، خلفا لـ محمد رمضان، و تعيين عماد النحاس مدرباً عاماً لفريق الكرة وقائما بأعمال المدير الفني، إلى جانب تعيين محمد شوقى مدرباً ، وذلك لحين التعاقد مع مدير فنى جديد ، واستمر فى الجهاز الفنى للأهلى ميشيل يانكون مدرباً لحراس المرمى

وتتجه أنظار الأهلاوية الآن إلى الإعداد الجيد لكأس العالم للاندية ، لتحقيق أكبر المكاسب المالية الممكنة ، حيث سيشارك فى كأس العالم للأندية ضمن المجموعة الأولى التى تضم إنتر ميامى الأمريكى وبورتو البرتغالى وباميراس البرازيلى ، وستكون مباراته الأفتتاحية أمام أنتر ميامى الذى يلعب بين صفوفه الأسطورة الأرجنتينية ليونيل ميسى .

وحول تفاصيل جوائز كأس العالم للأندية ٢٠٢٥، يحصل كل فريق على مكافآت مالية حسب الفوز فى أى مباراة خلال دور المجموعات يمنح الفريق مليونى دولار، بينما يحصل على مليون دولار فى حال التعادل، أما التأهل إلى دور الـ١٦ فيمنح الفريق ٧,٥ مليون دولار، والمتأهل إلى ربع النهائى يحصل على ١٣,١٢٥ مليون دولار.

ومن يصل إلى نصف النهائى يحصل على ٢١ مليون دولار، فيما ينال الفريق الخاسر فى النهائى ٣٠ مليونا، والفائز باللقب يحصل على ٤٠ مليون دولار إضافية ، ليصبح مجموع جوائز البطل المادية ١٢٥ مليون دولار .